

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الشعبة: العلوم الاقتصادية

أثر السياسة النقدية على سوق العمل
دراسة حالة الجزائر للفترة (2009 – 2020)

الأستاذ المشرف:

• عمران محمد

مقدمة من طرف الطالب:

• جلطي عربية

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الشعبة: العلوم الاقتصادية

أثر السياسة النقدية على سوق العمل
دراسة حالة الجزائر للفترة (2009 – 2020)

الأستاذ المشرف:

• عمران محمد

مقدمة من طرف الطالب:

• جلطي عربية

تشكرات

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقد بالشكر إلى الأستاذ عمراني محمد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، و على نصائحه و توجيهاته.

و أشكر كل من ساهم في مساعدتي في إنجاز هذا البحث، عائلتي و أصدقائي

و زملائي.

و إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي، و كل من بذل مجهودا في سبيل

تعليمنا.

الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع إلى من تربيته على يديه و من علمني القيم و الأخلاق، إلى من لا ينفصل إسمي عن اسمه، إلى الرجل الذي كرس حياته في سبيل تعليمي، أبي حبيبي صغيرتك تخرجت و تكتب إهداء تخرجها إليك و أنت لست هنا لتسمعه ، لطالما حلمت بهذه اللحظة بجانبك، أن أقبل رأسك

و أشكرك على عمرك الذي أفنيتته من أجلنا، أهديك تخرجي و نجاحي و حياتي كلها،

أتمنى أن تسعد بي و أن تراني أخطو على خطاك، و أسأل الله أن يسكنك فسيح جناته.

إلى من الجنة تحت قدميها، إلى من كان لها الفضل في تربيتي و تعليمي، إلى من أفنت عمرها لتراني في أعلى المناصب، أمي حبيبي التي كانت تدخر النقود من بيع الحلوى و بعض حبات الفول السوداني لكي أذهب بهم إلى المدرسة، أمي التي كانت تعطيني حصتها من كل شيء زعما منها أنها لا تحتاجها، إلى أمي التي احتوتني في لحظات ضعفي و ساندتني، إلى أمي التي لم تدخل المدرسة قط لكنها كانت مدرسة لي، إلى أمي التي

جعلتني امرأة لا يستهان بها، أهديك هذا النجاح و أعماله و كل حياتي،

أطال الله في عمرك يا مصدر قوتي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	العنوان
-	التشكر
-	الاهداء
-	الملخص
01	المقدمة
	الفصل الأول: السياسة النقدية
09	تمهيد:
09	المبحث الأول: لإطار النظري للسياسة النقدية.
09	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها
09	أولاً: مفهوم السياسة النقدية:
11	ثانياً: أهداف السياسة النقدية.
13	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
14	أولاً: السياسة النقدية التوسعية:
15	ثانياً: السياسة النقدية الانكماشية
15	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
15	أولاً: الأدوات الكمية:
19	ثانياً: الأدوات الكيفية:
21	ثالثاً: الأدوات الحديثة:
22	المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية
25	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر
25	المطلب لأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
25	أولاً: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
27	ثانياً: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
30	المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر
30	المرحلة الأولى من 1990-2000
33	المرحلة الثانية من 2000-2010
34	المرحلة الثالثة من 2010-2017
36	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: سوق العمل
43	تمهيد:
43	المبحث الأول: لإطار النظري لسوق العمل.
43	المطلب الأول: مفهوم سوق العمل.

فهرس المحتويات

43	المطلب الثاني: مؤشرات سوق العمل.
43	أولاً: التشغيل.
48	ثانياً: البطالة
52	ثالثاً: الأجور
53	رابعاً: إنتاجية العمل:
54	المطلب الثالث: جوانب سوق العمل
54	أولاً: عرض العمل
55	ثانياً: الطلب على العمل
55	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سوق العمل
57	المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر
57	المطلب الأول: خصائص سوق العمل الجزائري.
58	المطلب الثاني: البطالة والتشغيل في الجزائر
66	المطلب الثالث: تطور سوق العمل.
74	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث: دراسة أثر السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر
76	تمهيد
77	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الجزائر.
77	أولاً: تحقيق النمو الاقتصادي
77	ثانياً: استقرار الأسعار (مكافحة التضخم)
79	ثالثاً: فعالية السياسة النقدية في التشغيل والبطالة.
81	المطلب الثاني: آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة.
81	أولاً: أثر سعر الفائدة على معدل البطالة
82	ثانياً: أثر سياسة الاحتياطي الإجمالي
83	ثالثاً: أثر معدل إعادة الخصم
84	رابعاً: أثر الكتلة النقدية على معدلات البطالة
86	خامساً: التطبيق القياسي لأثر الكتلة النقدية على معدلات البطالة
91	المطلب الثالث: إجراءات الحكومة في التشغيل و الحد من البطالة خلال الفترة (2009-2020).
96	خلاصة الفصل
97	الخاتمة
98	نتائج الدراسة:
99	اختبار الفرضيات
100	قائمة المراجع

فهرس المحتويات

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
78	معدلات التضخم	01
79	أثر السياسة النقدية على الاقتصاد والبطالة	02
80	معدلات التشغيل	03

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
59	طلبات العمل وعروض العمل المسلمة في سوق العمل الجزائري الفترة 1980 إلى 2000	01
61	طلبات العمل وعروض العمل المسلمة في سوق العمل الجزائري الفترة 2000 إلى 2014	02
63	حجم البطالين ومعدل البطالة في الجزائر (1970-2014)	03
67	عدد السكان النشطين والمشتغلين في الجزائر للفترة (2009-2018)	04
68	توزيع العمالة حسب الجنس في قطاع النشاط الاقتصادي	05
70	توزيع العمالة حسب العمر	06
72	توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية	07
73	توزيع العمالة حسب الجنس	08
82	أسعار الفائدة معدلات البطالة للفترة 2009 – 2020	09
83	معدلات الاحتياطي الإجباري و معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2009 2020	10
83	معدلات إعادة الخصم ومعدلات البطالة في الجزائر (2009-2019)	11
85	تأثير تغير الكتلة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2009 – 2019	12
89	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديبي المطور (ADF)	14
90	اختبار فترة التأخر المثلي في نموذج (MECM)	15
91	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)	16
92	أثر تطبيق البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014 على التشغيل والبطالة	17
92	أثر تطبيق البرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019 على التشغيل البطالة	18

من أهم السياسات الاقتصادية في اقتصاد بلد ما هي السياسة النقدية نظرا لتأثيرها الواسع على النشاط الاقتصادي ككل، وبعض المتغيرات الاقتصادية من أهمها التضخم، النمو الاقتصادي والتشغيل الذي اخترناه كمحل لدراستنا نظرا لأهميته هو الآخر على الاقتصاد والمجتمع، كذلك البطالة التي تعد من أكبر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم بغض النظر عن مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث هدفنا من خلال هذه الدراسة هو التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية على سوق العمل بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2020.

و لتحقيق هدف الدراسة تم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، أهدافها وأدواتها، إضافة إلى التعرف على حقيقة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر والأدوات المستعملة لتحقيق أهدافها، كما عرضنا أيضا المفاهيم المتعلقة بسوق العمل وطبيعة سوق العمل في الجزائر و خصائصه، كذلك تطرقنا إلى دراسة تحليل العلاقة بين السياسة النقدية وتأثيرها على التشغيل والبطالة في الجزائر وذلك من خلال دراسة فعالية أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، معدل الخصم، الاحتياطي الإجمالي) في زيادة التشغيل والحد من البطالة، وكذلك بالتطرق لمختلف برامج التشغيل المستهدفة من طرف الحكومة الجزائرية لزيادة مناصب الشغل، بالإضافة إلى دراسة أثر نمو الكتلة النقدية على البطالة وفق نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترة تأخير.

خلصت الدراسة في الأخير أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة لم تكن فعالة بالقدر الكافي فيما يخص سوق العمل، حيث لم يكن لها دور كبير في التأثير على مستويات التشغيل والحد من البطالة نظرا لتوجهاتها الانكماشية المتبعة من طرف الحكومة وتركيزها على تحقيق الاستقرار في الأسعار بالدرجة الأولى.

Résumé :

L'une des politiques économiques les plus importantes d'un pays est la politique monétaire en raison de son impact important sur l'activité économique dans son ensemble et sur certaines variables économiques, notamment l'inflation, la croissance économique et l'emploi que nous avons choisi comme thème d'étude parce qu'il est également important pour l'économie et la société, ainsi que le chômage, qui est l'un des plus grands problèmes auxquels sont confrontés la plupart des pays du monde quel que soit leur niveau de progrès et de systèmes. Cette étude vise à identifier l'impact de la politique monétaire sur le marché du travail en étudiant la situation de l'Algérie de 2009 à 2020.

Afin d'atteindre l'objectif de l'étude, nous avons présenté les différents concepts de politique monétaire, ses objectifs et ses outils, ainsi que la réalité de la politique monétaire menée en Algérie et les outils utilisés pour atteindre ses objectifs. Nous avons également présenté les

concepts du marché du travail ainsi que la nature et les caractéristiques du marché du travail en Algérie, nous avons également examiné l'analyse de la relation entre la politique monétaire et son impact sur l'emploi et le chômage en Algérie en examinant l'efficacité des instruments de politique monétaire (taux d'intérêt, taux d'actualisation, réserve obligatoire) en augmentant l'emploi et en réduisant le chômage, ainsi qu'en abordant les différents programmes d'emploi ciblés par le gouvernement algérien pour augmenter les postes du travail, ainsi que l'impact de la croissance de la masse monétaire sur le chômage selon les modèles d'auto-gradation distribués dans les périodes de retard.

Enfin, l'étude a conclu que, pendant la période considérée, la politique monétaire algérienne n'était pas suffisamment efficace sur le marché du travail, En effet, elle n'a pas joué un rôle important dans l'évolution de l'emploi et la réduction du chômage, en raison des tendances déflationnistes du gouvernement et de l'accent qu'il met principalement sur la stabilisation des prix.

Abstract :

One of the most important economic policies of a country is monetary policy because of its important impact on economic activity as a whole and on certain economic variables, notably inflation, economic growth and employment, which we have chosen as a topic of study because it is also important for the economy and society, as well as unemployment, which is one of the biggest problems facing most countries of the world regardless of their level of progress and systems. The purpose of this study is to identify the impact of the monetary policy on the labour market by studying the situation of Algeria during the period from 2009 to 2020.

In order to achieve the objective of the study, we presented the different concepts of monetary policy, its objectives and its tools, as well as the reality of the monetary policy conducted in Algeria and the tools used to achieve its objectives, We also presented the concepts of the labour market as well as the nature and characteristics of the labour market in Algeria, We also examined the analysis of the relationship between monetary policy and its impact on employment and unemployment in Algeria by examining the effectiveness of monetary policy instruments (interest rates, discount rates, compulsory reserves) in increasing employment and reducing unemployment, as well as addressing the various employment programs targeted by the Algerian government to

increase jobs, as well as the impact of the growth of the money supply on unemployment according to the self-gradation models distributed in the periods of delay.

Finally, the study concluded that, during the period considered, Algerian monetary policy was not sufficiently effective on the labour market, indeed, it did not play an important role in the development of employment and the reduction of unemployment, because of the deflationary tendencies of the government and its emphasis on price stabilization.

المقدمة

تسعى أكثر الدول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والحفاظ عليه، وفي إطار ذلك تعتمد مختلف الدول سياسات مختلفة، تندرج تحت السياسة الاقتصادية للدولة، والتي بدورها تتكون من مجموعة من الأدوات لمعالجة الاختلال الحاصل بين قوى العرض والطلب، وذلك حسب فعاليتها والظروف التي تطبق فيها، وتكون على شكل سياسات ظرفية أو هيكلية حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، ومن أهم هذه السياسات: السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة الصرف، السياسة التجارية.

من بين هذه السياسات تعد السياسة النقدية من أهمها، والتي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الاقتصاديين نظرا لقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي وتمثل أهم أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، مما يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط النقدي والاقتصادي، يظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مع الحول النقدية، وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات المتبعة من طرف السلطة النقدية من أجل ضبط اقتصاد الدولة في الجانب النقدي وتحقيق مجموعه من الأهداف وحل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم وتدهور قيمة العملة، لذلك فإن السياسة النقدية عموما تسعى لرفع معدل النمو الاقتصادي تحسين ميزان المدفوعات وقيمة العملة بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وتحسين مستوى التشغيل الذي يعد المحرك الأساسي لسوق العمل.

هذا الأخير الذي يمثل المرآة العاكسة لاقتصاد أي بلد، فهو كأى سوق آخر يتميز بسلعه معينه المتمثلة في العمل ويتكون من طالبي العمل و عارضيه و يرتكز على عدة مؤشرات كالتشغيل الأجور إنتاجيه العمل أصبح عدم التوافق المتزايد بين العرض والطلب في سوق العمل مصدر قلق للاقتصاديين و صانعي السياسات، و تعتبر مشكله توفير فرص عمل جديده تحديا كبيرا باعتبارها عاملا مهما في زياده النمو الاقتصادي، وبالعودة إلى الجزائر فان الأوضاع الاقتصادية عرفت ضعفا في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم مما دفع بالجزائر إلى تبني العديد من السياسات الإصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبما في ذلك ضبط سوق العمل الذي شهد اختلالا كبيرا في السنوات الأخيرة وأصبح معضلة اقتصادية كبيرة تصاحبها جملة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة بها، لذلك فإن الحكومة تسعى لمعالجة هذه الاختلالات عن طريق مجموعة من البرامج و السياسات على رأسها السياسة النقدية التي تكمن أهميتها في مدى تأثيرها على التشغيل و البطالة التي تعتبر من الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها، وعرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في إعادة الاعتبار للسلطة النقدية و التي غيرت مسار السياسة النقدية عن طريق استحداث أدوات جديدة بغرض التأثير على مستويات التشغيل و ضبط معدلات البطالة.

سنقوم في هذه الدراسة بالتطرق إلى مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في الجزائر وتأثيرها في سوق

العمل.

إشكالية الدراسة:

الجزائر كغيرها من الدول تعتمد بشكل أساسي على السياسة النقدية على غرار السياسات الاقتصادية الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي، أين عرفت أدواتها تطورا خاصة ما بين 2009 و2020 سنحاول في دراستنا الإجابة عن الإشكالية التالية:
ما هو تأثير السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2009-2020؟
الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإمام بجوانب الدراسة ومعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل تؤثر السياسة النقدية في الجزائر على التشغيل؟

✓ هل تؤثر السياسة النقدية في تقليص معدلات البطالة في الجزائر؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر السياسة النقدية بشكل إيجابي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى

2020

الفرضيات الفرعية:

✓ هناك أثر طردي للسياسة النقدية على حجم التشغيل في الجزائر.

✓ هناك أثر عكسي للسياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع الشخصية:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى الرغبة الشخصية في دراسة السياسة النقدية بصفة معمقة، والتوسع في فهمها وعلى وجه الخصوص السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والرغبة خصوصا في دراسة طبيعة سوق العمل الجزائري وماهي أهم مميزاته وخصائصه، نظرا لأهميته في الفترة الأخيرة خاصة مع قلة الدراسات الخاصة بهذا الموضوع، ولم لا اقتراح حلول من شأنها المساهمة في إنعاشه.

الدوافع الموضوعية:

مع ندرة الدراسات التي ترتبط بين متغيرات هذه الدراسة فقد تكون في معالجة هذا الموضوع إضافة حتمية، خاصة وأن متغيري الدراسة المتمثلين في السياسة النقدية وسوق العمل لهما أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني خاصة في الدول النامية، نظرا لكون السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وسوق العمل له تأثير كبير في المجال

المقدمة

الاقتصادي وكذلك الاجتماعي للبلاد، لذلك يعود سبب اختيار دراسة هذا الموضوع إلى أهميته وقليل الاهتمام به من طرف الباحثين.

أهداف الموضوع:

- ✓ التعرف على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر وأهم المراحل التي مرت بها، وما هي الآليات التي تستخدمها في تحقيق مختلف أهدافها.
- ✓ تحليل واقع سوق العمل الجزائري والوقوف على أهم الأسباب وراء اختلاله خاصة مع تزايد عرض العمل ونقص الطلب عليه.
- ✓ تحديد نوع العلاقة بين سوق العمل والسياسة النقدية ومعرفة مدى تأثيرها على التشغيل والبطالة في الجزائر، وأي من أدوات السياسة النقدية الأكثر تأثيراً في ذلك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مدى أهمية السياسة النقدية كونها أهم السياسات الاقتصادية المساهمة في رفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي مما يؤثر على الاقتصاد الوطني، باعتبار أنها تدير القطاع المصرفي المصنف من أهم القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى سوق العمل وإشكالية التشغيل في الجزائر التي أصبحت من أولى الانشغالات الواجب الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وإعطائها الأولوية اللازمة من خلال معرفة مختلف المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات الأخرى المحددة للطلب على العمل و بذلك تنظيم ديناميكية سوق العمل، و عليه فإن أهمية الدراسة تتجلى لنا في أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التأثير على سوق العمل.

بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تسط الضوء على سوق العمل في الجزائر الذي أصبح من أكثر المسائل اهتماماً من طرف الحكومة الجزائرية في الوقت الحالي.

المنهج المستخدم:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة واختبار الفرضيات والإجابة على الأسئلة الفرعية، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي من أجل وصف المتغيرات المتعلقة بالدراسة المتمثلة في السياسة النقدية وسوق العمل، والمنهج الاستنباطي الذي كان مفاده التحليل الاقتصادي للظاهرتين، الخروج بنتائج، بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي انتهجناه بالاعتماد على الأدوات القياسية بهدف قياس أثر الكتلة النقدية على التشغيل والبطالة.

صعوبات الدراسة:

واجهنا خلال دراستنا لهذا الموضوع جملة من الصعوبات تمثلت في ندرة المراجع بالنسبة لسوق العمل، وقلة الدراسات السابقة المتعلقة بهذين المتغيرين معا، بالإضافة إلى تضارب الإحصائيات من مصدر لآخر، وصعوبة فهم الجانب القياسي للدراسة نظرا لنقص التكوين في هذا المجال، كما تلقينا صعوبة في تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وسوق العمل نظرا لضعف السياسة النقدية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول للجانب النظري المتعلق بالسياسة النقدية حيث احتوى على محورين، الأول يخص السياسة النقدية عامة بمختلف مفاهيمها و الثاني يخص السياسة النقدية الخاصة بالجزائر، و خصص الفصل الثاني لسوق العمل و قسم هو كذلك إلى محورين، الأول خاص بمفاهيم سوق العمل بصفة عامة الثاني خاص بواقع سوق العمل في الجزائر بصفة خاصة، أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة التحليلية و القياسية لأثر السياسة النقدية على سوق العمل، و الذي احتوى دوره علة محورين الأول يخص تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية، و الثاني احتوى على الدراسة القياسية لتأثير الكتلة النقدية على البطالة و التشغيل، و ختمنا الدراسة باختبار الفرضيات و النتائج.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

(دراسة صلاح الدين كروش، ربيع قرين) وهي عبارة عن مقال في مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري 2021، الصفحة 50-67 تحت عنوان أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير أدوات السياسة النقدية والتغيرات التي تحصل فيها على كل من معدل النمو والبطالة خلال الفترة 1990-2017 من خلال تحليل أهم التطورات والأدوات النقدية، حيث تم اتباع دراسة تحليلية قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار التدريجي، والاختبارات الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لبعض أدوات السياسة النقدية في الجزائر على نمو الناتج الداخلي الخام، والبطالة خلال فترة الدراسة، وذلك بنسب متفاوتة إضافة إلى ذلك كانت نتيجة هذه الدراسة من خلال النموذج القياسي والتحليل أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع تحقيق هدف النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

(دراسة نذير ياسين) وهي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي المعنونة بأثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر للسنة الدراسية 2011 – 2012.

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أدوات السياسة المالية والنقدية على ظاهرة البطالة من خلال الفكر الاقتصادي وذلك باعتماد دراسة قياسية لأثر هاتين السياستين على البطالة في الجزائر.

تم استخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي في هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر ونوع وحجم هذا الأثر.

توصلت هذه الدراسة في الأخير أن السياسة النقدية لا تمتلك أية مقدرة في التأثير على معدلات البطالة باعتبار الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر هو استقرار الأسعار ومكافحة التضخم، كذلك بالنسبة للسياسة المالية أفرزت نتائج هذه الدراسة أن السياسات المالية التوسعية المنتهية بالجزائر لم يكن لها أي أثر يخدم منظور تخفيض معدلات البطالة وذلك راجع لضعف الجهاز الإنتاجي.

(دراسة سالم رشيد، أسامة بوشريط) وهي عبارة عن مقالة في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، التي تحمل عنوان أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم حالة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمها معدل التشغيل في الجزائر، حيث تمثلت متغيرات الدراسة لهذا المؤشر في معدل البطالة والكتلة النقدية خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2013 وهذا بتحليل أثر السياسة النقدية على معدل البطالة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن السياسة النقدية تعتمد في أدواتها على سعر الفائدة للتأثير على الاستثمار هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة والنتائج الوطني، ومن ثم التأثير على رصيد الموازنة والميزان التجاري.

(دراسة طياييبة حياة، مشقق أحلام) وهي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتي تحمل عنوان أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 - 2017.

هي عبارة عن دراسة تحليلية تهدف إلى تحليل واقع البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ومدى تأثير السياسة النقدية على مستويات البطالة والتشغيل، حيث تم الاعتماد في منهج الدراسة على المنهج الاستقرائي لوصف الاقتصاد الجزائري إضافة إلى أدوات الإحصاء والمنهج الاستنباطي لاستنباط النتائج حول متغيري الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر لم يكن لها دور في التأثير على البطالة بسبب توجهات الحكومة الانكماشية.

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

Karine Boisjolis, " Le marché de travail est-il le foyer de l'asymétrie des effets de la politiques monétaire ? "

هي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة Québec مونتريال، جوان 2006.

تناولت هذه الدراسة دراسة تأثير الصدمات النقدية الانكماشية والتوسعية على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والأسعار والأجور ومعدلات البطالة.

تم استخدام مقياس ورومر 2004 للصدمات النقدية وهو مسار استجابة يظهر النسبة المئوية للصدمة النقدية بنقطة مئوية واحدة على المجموع الاقتصادي خلال 48 شهرا التي عقبها الصدمة.

حيث تم محاكاة صدمة موجبة بنقطة مئوية واحدة بسعر فائدة قصير الأجل، ومن أجل تتبع تأثيرها على كل إجمالي لمدة 48 شهرا بعد الصدمة، ونفس الشيء من أجل صدمة سالبة، مما يسمح في مقارنة مساري الاستجابة.

وبعد مراجعة مسارات الاستجابة التي تم الحصول عليها تم التأكد أن السياسة النقدية غير المتوقعة لها أثر غير متماثل على الناتج والاستثمار والأجور ومعدل البطالة، وبالتالي فإن سوق العمل هو محور عدم تناسق آثار السياسة النقدية.

Kawther Alimi, "politique monetaire et marche du travail en Tunisie"

هي عبارة عن مقال في مجلة ENJEUX et PERSPECTIVES ECONOMIQUES en AFRIQUE FRANCOPHONE، جامعة مونتريال، فيفري 2019، الصفحات 185 – 205.

يهدف هذا المقال إلى دراسة آثار السياسة النقدية في سياق الجمود الاسمي للأجور والبطالة غير الطوعية على سوق العمل باستخدام نموذج التوازن العام العشوائي والديناميكي، حيث اعتمدت نموذجا لاقتصاد صغير مفتوح يتسم بالبطالة غير الطوعية والجمود الاسمي في الأجور.

خلصت الدراسة في الأخير إلى أن مظاهر الجمود في سوق العمل تحد من الانتقال الفعال للسياسة النقدية في تونس بالإضافة إلى السياسة الانكماشية للبنك المركزي التونسي لا تسمح بتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في استقرار الأسعار إلا بثمن زيادة معدل البطالة بل وتؤدي إلى تباطؤ مستوى النشاط الاقتصادي الذي تكون عودته في تحقيق التوازن غير مضمونه حتى بعد 40 ثلاثيا.

Nicola Acocella, Giovanni Di Partolmeo, " Labor market regimes and the effects of monetary policy"

هي عبارة عن مقال في مجلة Macroeconomics، جامعة روما La Sapienza، العدد2، 2005.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أنظمة سوق العمل وتأثير السياسة النقدية عليها حيث تم استخدام نموذج قياسي لاقتصاد ذو أسواق تنافسية غير كاملة للسلع والعمالة، حيث يتفاعل البنك المركزي والعديد من النقابات بشكل استراتيجي للتحقيق في الاستجابات النوعية والكمية للتضخم والبطالة لنشاط السياسة النقدية في ظل ترتيبات مؤسسية مختلفة في سوق العمل، والتي يحددها جمود الأجور الاسمية. أظهرت الدراسة أن تأثيرات السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي تعتمد بشكل حاسم على نظام تكوين الأجور وعلى الطرق التي تتفاعل بها قيود السياسة مع المنافسة في أسعار المنتجات، مع مركزية تحديد الأجور ومع الثقل الذي يوضع على أفساط الأجور الحقيقية، وأكدت نتائج الدراسة على كيفية تأثير موقف السياسة النقدية اتجاه التضخم على الحسابات الاستراتيجية التي تسيّر سلوك تحديد الأجور للنقابات في البيئات المؤسسية المختلفة.

Alexandre Assemien , Loesse J. Ezzo, Koumé D. Kanga , “ Can monetary policy influence employment? The case of west African states”.

هي عبارة عن مقال في مجلة CAIRN INFO، المجلد 5، العدد 129، 2019، الصفحات 777-813. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير صدمة السياسة النقدية على العمالة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

تم أولاً اقتراح نموذج DSGE لفهم الصلة بين السياسة النقدية والتوظيف ويتضمن النموذج احتكاكات سوق العمل، وتظهر الدراسة أن السياسة النقدية للبنك المركزي تؤثر على التضخم والإنتاج والعمالة، ويعتمد احتمال العثور على الوظيفة على ديناميكيات مستوى التوظيف الحالي والمستقبلي. وتم التوصل إلى أن صدمة السياسة النقدية التوسعية تزيد من التوظيف ومخزون رأس المال أي زيادة الاستثمار واحتمال العثور على الوظيفة بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك.

الفصل الأول

السياسة النقدية

تمهيد:

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات التي جذبت إليها اهتمام الكثير من الاقتصاديين لقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق مختلف أدواتها سواء كانت تقليدية كعمليات السوق المفتوحة أو غير تقليدية كالتسيير الكمي الذي استحدثته الدول المتقدمة وعملت به بعدها بعض الدول السائرة في طريق النمو لمعالجة مختلف الأزمات المالية وحالات الركود الاقتصادي. هذه الأخيرة التي نتجت عن خمول أسواق العمل وانخفاض معدلات التشغيل وظهور البطالة وتراجع إنتاجية العمل. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية و السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: لإطار النظري للسياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، تستخدمها كذلك في التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.¹

تعرف كذلك بأنها الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.²

كما عرفها الاقتصادي Bash بأنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية.

وعرفها بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام الاقتصادي، وهي إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.³

يمكن تعريفها أيضا بأنها أحد فروع السياسة الاقتصادية التي يراد بها إدارة المعروض النقدي بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي، حيث أن المعروض النقدي يتكون من كمية النقود المتداولة + الودائع الجارية. النقود المتداولة يتحكم في إصدارها البنك المركزي من خلال سياسة الإصدار وغطاء الإصدار النقدي الذي يحدد العرف البنكي أو بحكم القانون. وتبقى الودائع الجارية كجزء من المعروض النقدي الذي تؤثر عليه البنوك

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 98

² أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 39

³ عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، 2015، ص 175-176

التجارية بالزيادة أو بالانخفاض طبقاً لآليات وأدوات لتحقيق أهداف محددة تمثل جوهر فكر عمل السياسة النقدية.¹

تنطوي السياسة النقدية على استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل و العمالة و هي في هذه الحالة سياسة توسعية فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة عرض النقود ، و إذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي فإنها بذلك تكون سياسة انكماشية ، و بالتالي تلجأ إلى تخفيض عرض النقود ، فتقوم بذلك بالتأثير على عرض النقود أو التحكم في من خلال أدوات السياسة النقدية ، و الهدف من ذلك يصب في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي بحيث لا يحدث درجة عالية من التضخم أو الانكماش.²

السياسة النقدية هي إدارة التوسع أو الانكماش في حجم النقد المتداول وهي تعمل على تحقيق هدف أو أكثر من أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود و ما التدابير والإجراءات المصرفية مثل القيود على المؤسسات المصرفية و رأسمال المصرف الواحد و شروط الاحتياطي والقرارات التشريعية والإدارية وأنواع القروض التي يمكن للمصارف أن تمنحها وأنواع السندات التي يمكن للمصارف أن تشتريها وأسعار الفائدة التي تتقاضاها ما هي إلا تعبير عن السياسة النقدية ما دامت فعالة في ضبط حجم النقد المتاح في الاقتصاد.

ويمكن تعريف السياسة النقدية على هذا الأساس بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

وتشتمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة وأما وسائل تحقيق الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات السياسية.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أهم الخصائص المميزة للسياسة الزيادة والتي تكمن في أنها جملة من الإجراءات في يد السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي والتي تنصب على استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتأثير على مجموعة من المتغيرات النقدية بغرض تحقيق أهداف السياسة

¹ متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، 2009، ص 190

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك (الأساسيات و المستحدثات)، الدار الجامعية الاسكندرية، 2013، ص 272

³ محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الحاج لخضر باتنة، السنة الدراسية 2014-2015، ص 39، 40

الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن السياسة النقدية لاقتصاد ما عادة ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الاقتصاد فهي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة، أسعار صرف العملة، وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الوطني حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.

ومما سبق يمكن القول إن السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود برفع معدلات الفائدة. قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم، رفع سعر صرف العملة. أو أن تسعى إلى زيادة عرض النقود بتخفيض معدلات الفائدة. قصد تشجيع الاستثمار، رفع نمو الناتج المحلي الخام، وهي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متوفر

ثانياً: أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تلمس جوانب مختلفة، كالتأثير على عرض النقود ومنه زيادة القدرة الشرائية لتنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

بالإضافة إلى الأهداف التالية:

أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

تؤثر التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار بشكل سلبي على قيمة النقود وبالتالي حدوث انخفاض في القوة الشرائية مما يترتب عليها ظهور آثار مالية ونقدية غير مرغوبة، وهناك علاقة طردية بين عرض

النقود والمستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وتسعى الدول لتحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق ضبط سياسة الائتمان المقدم من المؤسسات المالية والمصرفية والسيطرة على كمية النقود المتداولة.¹

ب. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (التشغيل الكامل).

أي تحقيق مستوى عالي من التشغيل الذي يعد أهم أهداف السياسة النقدية وذلك من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى يقترب من التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية ومن خلال اتباع سياسة كفيلة للتخلص من البطالة وزيادة المعروض النقدي ورفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق الاستثمار والتشغيل لهذه الموارد مما يعني وجود معدل بطالة يتراوح بين 3 و 5 % على شكل بطالة اختيارية أو احتكاكية.²

ج. تشجيع النمو الاقتصادي

تهدف الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق الزيادة في عدد السكان. يرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق العمالة الكاملة، فالنمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل المرتفع كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة، ووجود ظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة للسياسة النقدية.³

ويعد تحقيق النمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل التي تسعى إليها السياسة النقدية عن طريق تشجيع الاستثمار باعتباره أحد المحددات له، وفي هذه الحالة يجب اتباع سياسة نقدية توسعية تتمثل في زيادة عرض النقد وثبات أسعار الصرف، وهذا بدوره سوف يشجع المستثمر الأجنبي والمحلي على الاستثمار، لأنه لا توجد هناك تذبذبات في أسعار الصرف مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج وثبات مستويات الأرباح.⁴

د. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

تسعى كل دولة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات انطلاقاً من فلسفتها الاقتصادية وباستعمال السياسات النقدية والمالية في التأثير على تحسين ميزان مدفوعاتها، فتقوم السياسة المالية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع المستوردة من الخارج بهدف دعم المنتج المحلي وفي بعض الأحيان تستخدم سياسة الحماية من خلال توفير الدعم للمنتج المحلي عن طريق تشجيع الصادرات، أما السياسة النقدية فتعمل على تحسين

¹ عبد المطلب عبد الحميد، كرجع سبق ذكره، ص 274

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 195

³ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 39

⁴ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 23

ميزان المدفوعات من خلال سياسة سعر الصرف، إذ تخفض الكثير من الدول قيمة عملاتها المحلية لكي تصبح أسعار سلعها وخدماتها رخيصة من وجهة نظر المستهلك المحلي، وكذلك تعمل السياسة النقدية على رفع أسعار الفائدة لكي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل من أجل توفير السيولة المالية لدعم القطاع الاستثماري في البلد، وبالتالي تحقيق مستويات مناسبة من الناتج المحلي الإجمالي،¹ بالإضافة إلى اللجوء إلى زيادة سعر إعادة الخصم مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل و بذلك تساهم في موازنة ميزان المدفوعات.²

وفي الغالب لا يتساوى طرفي ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قواها التنافسية مع الأجنبية فتحجم الدول الأخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الأجنبية لبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات، والسياسة النقدية السليمة هنا هي اتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار، وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.³

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

يتفق علماء المالية العامة وأصحاب الاختصاص والباحثين الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تنقسم إلى نوعين من السياسة النقدية التي تتبعها الدول، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة، حيث يكمن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من دول العالم هو علاج مشكلة التضخم أو مشكلة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وقد تم تقسيم السياسة النقدية بناء على الهدف المرجو إلى:

أولاً: السياسة النقدية التوسعية:

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي، أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الامتناع وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة،⁴ حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى زيادة عرض النقد لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي⁵ وبالتالي تتخذ الدولة

¹ هيل عجي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 261

² عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 184

³ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 40

⁴ علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 295

⁵ محمود عبيد صالح عليوي السهاني، النقود و السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2016،

ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات. ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- دخول البنك المركزي مشتريا وبائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

حيث تسهل هذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض في سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار، إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف.¹

حيث أنه بهذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي يزيد المعروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، ويهدف ذلك إلى زيادة حجم وسائل الدفع وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في المستوى العام للأسعار.

إلا أن اتباع هذه السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوة الانكماشية في الاقتصاد القومي، عن طريق زيادة الاستثمار، وتحقيق التشغيل الكامل، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة وقوية.²

¹ علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 295،

² حسين بن هي، اقتصاديات النقود و البنوك الأسس و المبادئ، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، 2014، ص 153.

ثانيا: السياسة النقدية الانكماشية

الهدف من اتباع هذه السياسة هو علاج ظاهرة التضخم أي التدفق النقدي أكبر من التدفق السلعي، ويكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تخفيض حجم عرض النقود، ومن ثم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، ومن ثم خفض الطلب الكلي ليتوافق مع العرض الكلي.¹

تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار، وبالتالي التقليل من حجم وسائل الدفع، وعدم المطالبة بزيادة الأجور، إلا أن هذه السياسة قد تضر الاقتصاد الوطني، إذا لم تدرس بما فيه الكفاية لأنها تزيد من عبء دين المشاريع والشركات، التي قد تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج.²

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها. ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (النقود الورقية والنقود المصرفية) من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، فالمصرف المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر من فعال في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على المصارف.

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة، بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد. وتحقيق أهداف السياسة النقدية يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، على اعتبار أن تلك الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض.

إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد وتكامله، ومن أكثر الأدوات المستعملة تأثيراً على الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية الكلية هي الأدوات الكمية والنوعية.³

أولاً: الأدوات الكمية:

هي الأدوات غير المباشرة التي يستطيع البنك المركزي عن طريقها التأثير على كمية النقود والائتمان، ويكون تأثيرها غير مباشر على حجم الودائع لدى البنوك التجارية في تسييرها للسياسة الائتمانية، إذ تؤثر على شروط الإقراض وكيفية استخدامه وتكلفته وتتمثل هذه الأدوات في:

■ معدل إعادة الخصم

¹ محمود عبيد صالح عليوي السهاني، نرجع سبق ذكره، ص 62.

² علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 296،

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 121-122

يقصد به الاستقطاع الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء خصمه للأوراق المالية أو التجارية قصيرة الأجل من أجل حصول تلك المصارف على موارد نقدية جديدة،¹ وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، حيث استخدمها بنك إنجلترا لأول مرة سنة 1839، واستخدمتها فرنسا سنة 1857، والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وفي الجزائر تم استخدامه من 01 جانفي 1972.

ويمكن القول أن سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقتضيه بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي،² وعليه يمثل سعر إعادة الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقتضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها باعتباره معدلاً لإعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار والمعدل الرئيسي للقرض، حيث تستند سياسة إعادة الخصم على:

سقف إعادة الخصم: أثره كمي يكون عندما يلجأ البنك المركزي إلى وضع سقف للإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان.

سعر إعادة الخصم: أثره سعري يلعب دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية وهو القاعدة التي تتخذها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العمولات وعلاوة على الخطر كذلك.³

في حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان لمجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فتتبع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشراء الأسهم والسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة.⁴

أما في حالة اتباع البنك لسياسة توسعية فإنه يقوم بالدخول كمشتري للأوراق المالية مما يرفع أسعار السندات ويخفض أسعار الفائدة، ولتدعيم هذا الاتجاه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان.⁵

¹ حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عما، 2010، ص 265

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 281

³ بن قدور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 170

⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 123

⁵ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، الطبعة العربية، عمان، 2010، ص 256

عندما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز للبنوك للحصول على القروض المخصصة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى.¹

عندما يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فإن تكلفة الإقراض بواسطة البنوك التجارية تكون مرتفعة، وبالتالي تطبق هذه البنوك أسعار فائدة مرتفعة عند منحها القروض لعملائها، ومن ثم فإن سعر الفائدة في السوق يرتفع مما يرفع من سعر الائتمان، فيجعل الطلب على القروض من البنوك التجارية منخفضاً.²

هناك علاقة بين معدل الخصم وأسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها، حيث أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، ومنه إلى انكماش في الائتمان، والذي يؤدي بدوره إلى تدني حجم الاستثمارات بسبب العلاقة العكسية بين معدلات الفائدة والاستثمار، أو على العكس من ذلك، عندما يخفض البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن سعر الفائدة السائد في سوق النقد سوف ينخفض ويصبح الائتمان متوفر بتكلفة بسيطة في الاستثمارات وزيادة في التوظيف والدخل.

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل إعادة الخصم بإرادته المنفردة مراعيًا في ذلك السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق توازن النشاط الاقتصادي.

■ سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي للسوق النقدية بشراء أو بيع الأوراق المالية والتجارية للتحكم في القاعدة النقدية.

يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية في الأسواق المالية بهدف زيادة عرض النقود، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات تودع في البنوك التجارية، وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية التوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي لدى الجهاز المصرفي مما يمكن هذا الأخير من التوسع في تقديم الائتمان وخلق الودائع.

وعندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في الأسواق المالية فإنه يساعد بذلك على خفض السيولة النقدية، حيث يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، وبالتالي تقل مقدرة البنوك على خلق الائتمان، وخلق النقود، ويقل المعروض النقدي لدى الجهاز المصرفي مما يدفع هذا الأخير إلى تخفيض حجم تسهيلات الائتمانية.³

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 123

² عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 188

³ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 279

تؤثر سياسة السوق المفتوحة على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع وفي سعر الفائدة، فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات فإن ذلك يعني أنه سيزيد من الطلب عليها، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية، وبما أن العلاقة بين قيم الأوراق المالية وأسعار الفائدة علاقة عكسية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان¹

وتتميز عملية السوق المفتوحة عن أدوات السياسة الأخرى بما يلي:

○ تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي الذي تكون له الرقابة الكاملة على حجم هذه العمليات.

○ مرونة هذه الأداة، فيمكن لهذه العمليات أن تحقق أهدافها سواء مورست بكميات قليلة أو كبيرة.

○ قابلية عكس عمليات السوق المفتوحة، فإمكان البنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة إذا ما حدث خطأ في ممارستها.

○ تتسم هذه الأداة بسرعة التنفيذ، وتؤثر على سوق النقد من خلال أسعار الفائدة طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق.²

يتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذون الخزينة وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم الجهاز المصرفي، وهذه العوامل تكاد تكون معدومة في البلدان النامية.³

■ معدل الاحتياطي الإجمالي

تتمثل هذه الأداة في إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي دون أن يتقاضى على ذلك فائدة، وتهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض لعملائها. فإذا أراد البنك زيادة عرض النقود فإنه في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي فتزداد سيولة البنوك التجارية وتزيد قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود.

وعلى العكس من ذلك إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود فإنه في هذه الحالة يرفع من هذه النسبة فمعنى ذلك تقييد سيولة البنك التجاري، وبالتالي تنخفض قدرة هذا الأخير على خلق الائتمان أي انخفاض الطلب على النقود.

عندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية فيه باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 174

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 58-59

³ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 126

التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض هذه النسبة فتزداد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان ويزداد المعروض النقدي.

وتعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للبنك المركزي خاصة في الدول المتخلفة، حيث يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة من ضيق أو انعدام أسواق النقد والمال، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدود الأثر لضيق أسواق الخصم نظرا لمحدودية التعامل بالأوراق التجارية في هذه الدول.

تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على سيولة البنوك التجارية وهذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

ومن المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود أنها تؤثر على البنوك بالتساوي، فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي حتى أن التغيرات الصغيرة في نسبة الاحتياطي الإجباري ينتج عنها تغير في عرض النقود.

كما أن هذه الأداة تكون أكثر فعالية إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية الشاملة لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

وكتقييم للأدوات الكمية يرى فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات من تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولية البنوك المركزية فيولون أهمية كبيرة لأداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حاله الطوارئ.¹

ثانيا: الأدوات الكيفية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدواتا كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر، بمعنى آخر تهدف الأدوات الكيفية إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى.

■ سياسة تأطير القروض

تتضمن أداة تأطير الائتمان أو تأطير القروض مراقبة وضبط المصدر الأساسي للسياسة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعا لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها، وأي تجاوز لهذه المعايير يعاتب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها.

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 175-176

ففي حالات التضخم تعمل سياسة تأطير القرض على منح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، وتقيّد الائتمان نحو القطاعات التي كانت سببا في إحداث التضخم، وتتبع سياسة تأطير القروض في حالات معينة لتعرض بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لبعض المشاكل، وحدوث عدم استقرار يتطلب معالجة جزئية خاصة.¹

■ السياسة الانتقائية للقرض

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية للقروض تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات، لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع.

● تنظيم معدلات الفائدة :

يسعى الجهاز المصرفي من خلال توسيع ائتمانه، إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض، أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض.²

وكتقييم للأدوات المباشرة وجد أنها تستخدم لتجنب التأثيرات غير المرغوب فيها والتي تنجم عن استعمال الأدوات الكمية، ذلك لأن تأثيراتها شاملة ولا تفرق بين القطاعات فتأتي وظيفة الأدوات الكيفية للرقابة على الائتمان وتوجيهه إلى مختلف القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها أو العكس للحد منها.

ثالثًا: الأدوات الحديثة:

يمكن اعتبار الأدوات السالفة الذكر من الوسائل التقليدية التي يملكها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية وفعاليتها، قد يضاف إليها أدوات أخرى لتحقيق الأهداف، حيث تأتي هذه الأخيرة لتتلافى العراقيل التي تواجه السياسة النقدية في استخدامها للأدوات السابقة في مراقبة التوسع أو الانكماش النقدي وكذلك نظرا للصعوبات التي قد تحد من حركة حجم الائتمان وقد أظهرت هذه الأدوات نجاحا لا بأس به في مجال الرقابة.

أ. الإقناع أو التأثير الأدبي

هو عبارة عن مجرد قبول للبنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي، أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة، ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسيّر في الاتجاه المرغوب، وذلك من خلال مناشدة البنك المركزي للبنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم

¹ فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 36

² بوحلفاية فيصل، بوكشيدة لحسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيقي الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020

الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، وتسمى أيضا بسياسة المصارحة وتتمتع البنوك الرائدة والعريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات والصحف والمجلات والخطب لتغيير اتجاهات هذه المؤسسات وفق الخطة والاستراتيجية المسطرة، من قبل البنك المركزي وقد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التخدير والوعيد.

ب. إصدار الأوامر والتوجيهات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة للسياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب، مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات في شراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات طويلة أو متوسطة الأجل.

ج. الإعلام والنشر

وتكون بإعلان البنك المركزي لسياساته النقدية ببيان الوقائع والإجراءات التي يستخدمها ومختلف الاستراتيجيات التي يريد اتباعها، ويكون هذا الإعلام كفيلا بوضع كل الحقائق أمام الرأي العام ويزيد من الوعي الاقتصادي، ويمكن أن تأخذ وسائل الإعلام أشكالاً مختلفة، كنشر البيانات وإلقاء الكلمات الدورية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة عن الأوضاع النقدية والمالية، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات النقدية مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى التعاون من أجل تحقيق استراتيجية البنك المركزي لمعالجة ما بالاقتصاد من مشاكل.

د. الإيداع من أجل الاستيراد

تجبر هذه الأداة المستوردين على ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية المخصصة للاستيراد لدى البنك المركزي لمدة طويلة، وبما أن أغلبية المستوردين ليسوا قادرين على تعويض هذه الأموال المحددة فإنهم يكونون مجبرين عند إذ على الاستعانة بقروض بنكية تسمح لهم بتعويض القيمة المحددة.

والهدف من استعمال هذه الأداة هو تقليص حجم القروض الممكن التصرف فيها من طرف الاقتصاد، وعليه فهي تسمح بزيادة تكاليف الاستيراد إذا كان هدفا من بين أهداف السياسة النقدية، وإذا ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقا من أجل الاستيراد فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي.¹

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 181-183

المطلب الرابع: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية

إن المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو التغيرات في سعر الفائدة إلى تغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم هو ما يطلق عليه آلية انتقال الأثر النقدي، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي بمرونة المتغيرات الاقتصادية خلال قنوات نقل الأثر النقدي والتي ترتبط بهيكل النظام المالي للدولة وهيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

■ قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكلاسيكي الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية، كما أنها حسب النموذج الكينزي من أهم الأدوات التي تقوم بدور الرابطة بين التغيرات في السوق النقدية وبين التغير في الإنفاق الكلي على السلع والخدمات،

وفقا لتحليل فريدمان ليس من الضروري أن ينخفض سعر الفائدة إذا زاد المعروض النقدي، فقد تسبب الزيادة في عرض النقود ارتفاعا في المستوى العام للأسعار مما يسبب زيادة في الطلب على النقد وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ناهيك عن أثر التضخم المتوقع، فمع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم المتوقع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والذي يعد من أهم مكونات سعر الفائدة.¹

■ قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول وخاصة التي تبحث عن الاستقرار في سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات حيث تعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال. وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، ولذلك يؤثر على انخفاض قيمة الودائع الوطنية مقارنة بنظيرتها الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالعملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في صافي الميزان التجاري ومنه زيادة الإنتاج الكلي، وهذا مع مراعاة شروط تخفيض العملة، وكذلك يجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة مضرا بقيمة العملة الوطنية.²

¹ شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)، الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017، ص 227.

² Riche Kahina, Sid Ali Faiza, les effets de la politique monétaire sur l'efficience du système bancaire Algérien , mémoire pour l'obtention du diplôme de master e, sciences économiques, université mouloud mammeri, tizi-ouzou, 2017-2018, pafe 33.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية، وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد بالركود وهي آثار غير مرغوب فيها.¹

■ قناة أسعار السندات:

تعتبر هذه القناة من وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك لأنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

■ قناة توبين للاستثمار:

وهي نظرية حركية في الاستثمار مبنية على أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل إلى تكلفة استبدال رأس المال، وهي النسبة التي تسمى نسبة أو معامل (q)، فإذا رمزنا إلى القيمة السوقية للأصل M وتكلفة استبدال رأس المال R فإن $q=M/R$ ، وعليه عندما يكون المعامل (q) مرتفعا فإن القيمة السوقية للمؤسسات تكون مرتفعة مقارنة بتكلفه استبدال رأس المال، وإن الاستثمارات الإنتاجية الجديدة هي أقل تكلفة مقارنة بالقيمة السوقية للمؤسسة، أما في الحالة العكسية التي يكون فيها المعامل (q) منخفضا فإن ذلك يعني أن المؤسسات لا تبحث عن امتلاك آلات جديدة لأن قيمتها السوقية منخفضة أو ضعيفة مقارنة بتكلفة استبدال رأس المال، أما إذا أرادت المؤسسات الحصول على رأس المال طالما أن المعامل (q) منخفض فإنها تستطيع شراء مؤسسة أخرى بسعر تفاضلي، حيث في هذه الحالة تكون نفقات الاستثمار ضعيفة نوعا ما.

ويمكننا توضيح أثر السياسة النقدية على أسعار السندات من خلال الزيادة في كمية النقود والتي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب، مما يستوجب خفضها عن طريق الإنفاق في السوق المالية، الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات فيؤدي ذلك إلى ارتفاع المعامل فيرتفع حجم الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الحالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة وهو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة، ولذلك أثر على انخفاض قيمه المعامل فيقل الاستثمار من ثم الناتج الوطني.

قناة أثر الثروة على الاستهلاك: يعتبر الاقتصادي فرانكو مديغلياني أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيراتهم، ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية، حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي لحجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة

¹ سبط عبد الله، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، جامعة بن عاشر، الجلفة، العدد 37، أبريل 2019، ص 114

أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستثمرين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الاستهلاك، وعليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأسهم ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابيا على نمو الناتج الوطني، وفي الحالة العكسية عندما تكون السياسة النقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك وهذا يؤثر سلبا على الناتج الوطني.

■ قناة الائتمان

إن عدم الاتفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية لسعر الفائدة أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل السياسة النقدية جعل التفكير في قناة الائتمان والتي تنقل أثر السياسة النقدية آليتين هما: قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانيات منشآت الأعمال.

قناة الإقراض البنكي: تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي، نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تماثل المعلومات في أسواق الإقراض لأن الاقتراض من عند البنوك التجارية، وتعمل هذه القناة كما يلي:

عند اتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد وهو ما يؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك، مما يزيد من حجم القروض البنكية فتزداد نفقات الاستثمار، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.

أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق راس المال دون طلب ذلك من البنوك.¹

قناة ميزانيات منشآت الأعمال: يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان، وتشير إلى أن ضعف الوضعية الصافية التي تتسم بها أي مؤسسة كلما كان مشكل الانتقاء العكسي الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطرة كبيرة في الإقراض وذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند اتباع سياسة نقدية انكماشية. وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضمائنها إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها ولهذا كله أثر على الاستثمار ومنه على الناتج الوطني.

أما في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الأسهم، وتدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض

¹ زواطر مونية، قنوات انتقال السياسة النقدية دراسة مقارنة بين قناة سعر الفائدة وقناة الإقراض البنكي في الجزائر للفترة 1990-2017، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الري بن مهدي أم البواقي، 2018-2019، ص 23، 24، 27.

ومن خلال هذه القنوات العديدة تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على إجمالي الدخل والإنفاق بالإضافة إلى الأسعار، وهذا ما يدعى بوقع السياسة النقدية أي وقع القنوات التي تدرك بها السياسة النقدية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار.¹

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

المطلب لأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

ينتقل أثر السياسة النقدية باستعمال أدوات مباشرة وغير مباشرة ومن أجل البلوغ أهداف السياسة النقدية يتبنى البنك المركزي الاستراتيجية ابتداء باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي الوسيط إلى الهدف.

أولاً: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، وحدود مسؤوليات بنك الجزائر في ما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث سطر كل من القانون 10/90 والأمر 03/11 المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتشير المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد." حيث تتعدد هذه الأهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف النمو المنتظم للاقتصاد الوطني، إلى جانب التشغيل الكامل وهدف الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

وبحسب هذه المادة تتميز هذه الأهداف ببعض الخصائص، حيث نجد أن الهدف الأول إذا ما تعلق بالأجل الطويل فإنه من الممكن أن يتعارض مع الهدف الثاني والثالث، كما أن هذه الأهداف متعددة وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. إذ قد يتعدى الأمر الاعتماد على السياسة النقدية وحدها إلى اعتماد أدوات أخرى للسياسة الاقتصادية، وعموماً فالملاحظ أنه خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي قد أخذ هدف الحد من التضخم الأولوية وبقي بنك الجزائر محافظاً نوعاً ما على هدف استقرار الأسعار للسياسة النقدية، وهنا أتت المادة 35 من الأمر 03/11 لتحل محل المادة 55 من القانون 90/10 والتي تنص على أن مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصراف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ونلاحظ أنه هناك تغييرين اثنين عما نصت عليه المادة 55 من القانون 90/10 هما:

¹ بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص 166، 165

- استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم:

إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، أي هدف التشغيل الكامل، ويعود سبب استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم إلى فترة الانكماش التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، وكذلك جاء تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إلى معدل النمو في الأجل القصير، أي الكمي وليس النوعي ذو الأجل الطويل، ولهذا غاب هدف التشغيل الكامل المتعلق بالنمو في الأجل الطويل والإنتاج.

ولقد أشار بنك الجزائر في تقاريره لسنة 2002 و2003 إلى أن الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار، وذلك عن طريق الحد من التضخم الكبير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ومنذ سنة 2004 فقط اتخذ بنك الجزائر نمو الكتلة النقدية M2 ومعدل تطور القروض للاقتصاد كأهداف وسيطية، وذلك قصد تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار الذي يعتبر الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر، وقد تم تحديد معدل تضخم مستهدف أقل من 3% سنة 2004، وفي سبيل تحقيق ذلك قدر بنك الجزائر معدل نمو الكتلة النقدية M2 بين 14 و15%، أما معدل تطور القروض للاقتصاد فتراوح بين 16,5% و17%. ومع صعوبة تحقيق هدف نهائي بمعدل رقمي للتضخم أخذ بنك الجزائر منذ سنة 2007 باستهداف مادي من 3 إلى 4% كمعدل للتضخم في المتوسط من أجل تفادي خطر التضخم المستورد والنمو المستمر لكمية النقود، وذلك تبعا لمستوى المجمعات النقدية والقروض، وقد تم تقدير معدل نمو الكتلة النقدية بين 17,5 و18,5%، ومعدل نمو قروض الاقتصاد بين 14 و15% كأهداف وسيطية.

واستمر بنك الجزائر في تعديل نمو الكتلة النقدية وقروض الاقتصاد على أساس وضعية السوق البنكية للبنوك، حيث أصبح هدف نمو الكتلة النقدية يتراوح بين 27 و27,5% و12 و13%، أما معدل نمو القروض للاقتصاد قدر بـ 15 و16% و22 و23% سنتي 2008 و2009 على التوالي.

هذا وقد أعطت الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 المتعلقة بالنقد والقرض إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ويشكل هذا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم. فهدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية الذي وضع في سنة 2010 أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية القرضية، والتي يمكن اعتبارها أهدافا وسيطية.

ويتطلب استهداف التضخم على الأفق متوسطة الأجل تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر، وهذا على الأفق متوسطة الأجل وعلى مسار تعميق الإطار التحليلي هذا أن يأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي الذي لا تزال أهدافه الكمية صعبة التحديد، ذلك لأن أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحقيق هدف السياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار. وفي إطار السعي للمتابعة الصارمة لعملية التضخم في الجزائر قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ على المدى القصير بالتضخم، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

إن السلطة النقدية قد شرعت في إصلاح السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يطلها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية، من أهم الأدوات التي نادى بها السياسة النقدية في الجزائر ما يلي:

• معدل إعادة الخصم

إن إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استعمالاً من طرف بنك الجزائر لإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية من جهة، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم ثابت ومنخفض، وذلك مقابل إعادة تمويل الجهاز المصرفي من طرف البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية.

إن عملية إعادة تمويل البنوك تتم في إطار سقف محدد كلياً وفي إطار سقف محدد مسبقاً لكل مؤسسة قرض، بحيث يتم تحديد هذا السقف كل ثلاثة أشهر بالاعتماد على نجاعة البنوك في استعمال السيولة ووضعها في متناول الأعوان الاقتصاديين، وهذا وفقاً للسياسة النقدية المسطرة من طرف السلطات النقدية.¹

استقر معدل إعادة الخصم في الجزائر عند 4% من سنة 2011 إلى غاية 2016، ما يفسر توقف البنوك التجارية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها البنوك، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر، مما أدى إلى توسع الكتلة النقدية، مما دفع بالحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية.²

حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و72 من قانون النقد والقرض 10/90) ونذكر هذه الشروط:

- ❖ إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- ❖ إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض الموسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، على ألا تتعدى المدة القصوى ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهراً.
- ❖ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساساً لإحداث قروض متوسطة المدى على ألا تتجاوز المدة القصوى ستة أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات ثلاث سنوات.
- ❖ خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية، والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

¹ بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة/الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2013، ص 90

² حفصي بونبعو ياسين، يونس محمد، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2021/03، المجلد 19، ص 469.

تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية ولقد استقر معدل إعادة الخصم عند 4 % منذ سنة 2014 لأن الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي.¹

• معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/ 90، من خلال المادة 93 من القانون 10/90 التي نصت على ما يلي: يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها، احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع، أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض هذه التوظيفات و ذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية، يدعى هذا بالاحتياطي الإلزامي. (السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، بن قدور علي).

حددت فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية. إلا أن الأمر 11/ 03 المعدل والمتمم للقانون 10/ 90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية و لأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد، والودائع الأخرى لمعدل الاحتياطي الإجباري، الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة أنه يتضمن تطبيق هذه الآلية في الجزائر منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة

دخلت هذه النسبة حيز التنفيذ ابتداء من أفريل 2001 بنسبة قدرت بـ 03%، ليتم تعديله في جانفي 2008.²

• عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 10/ 90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف 20%، جعله مفتوحا حسب ما تفتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية.

طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996، عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر،¹ ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك

¹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، أثر السياسات النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان 61-62، 2013.

الجزائر من بيع سندات عمومية لامتنعاص السيولة الفائضة، لكن بدءا من سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على إن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية. رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة وهو ما تجلى حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ 3.5% لسندات تستحق ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهرا، لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر.²

• آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أبريل سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض، على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي وان تضع هذه الأخيرة اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002، ونظرا إلى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2001 وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة.³

• تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

جاء تطبيق آلية تسهيلات الودائع المغلة للفائدة ابتداء من أوت 2005، و التي تسمح للمصارف بإنجاز ودائع لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من البنوك يتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات و تدخلات بنك الجزائر، تمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة لتسيير الخزينة في المدى القصير، و ظل معدل الفائدة ثابت عند 0.3%، و في سنة 2016 قام بنك الجزائر بإلغاء تسعيرة الإيداع وهو ما يدل على عدم فاعلية هذه الأداة خلال السنوات الأخيرة.⁴

¹ فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجل اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، المجلد 16، 2020، ص 56

² مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020/ 2019، ص 143

³ فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 56-57

⁴ إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج توظيف النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 05،

المطلب الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل وذلك لما فرضته الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث عملت الدولة على تصحيح مسار السياسة النقدية على مراحل والتي كان أهمها مرحلة إصلاحات عام 1990، حين عرفت انفتاحا على العالم الخارجي وأصبحت السوق المصرفية الجزائرية مركز نشاط عدة بنوك أجنبية، ومنه سنحاول توضيح مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر من 1990 إلى غاية 2017

▪ المرحلة الأولى من 1990-2000

تعد سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري، حيث أعاد قانون النقد والقرض 90/10 الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية.

لقد حصلت عدة تطورات نقدية منذ عام 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة تتمثل الأولى في السنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني المنعقد في 1989 و الثاني المنعقد في 27 أبريل 1991 مع صندوق النقد الدولي،¹ و الذي كان يهدف إلى :

✓ تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

✓ التحرير التدريجي لسعر الفائدة.

✓ ترشيد الاستهلاك والادخار.

✓ وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.

✓ التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وقد تم وضع مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية من طرف الحكومة الجزائرية المتمثلة في:

- العمل على الحد من الكتلة النقدية وذلك بجعلها في حدود 41 مليار دينار.
- تخفيض قيمة الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، وذلك في حدود 25%.

¹ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016، ص 118/

- تعديل المعدلات المطبقة في أعاده التمويل، حيث تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدلا من 10,5%.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح.
- مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وخفض النفقات العامة، وتوجيه الفائض للتطهير المالي للمؤسسات، إضافة إلى خصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.

وللوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج نورد بعض المؤشرات النقدية:

- ✓ استمرار انزلاق الدينار، إذ أصبح الدولار الواحد يقابله 18.47 دينار.
- ✓ نمو الكتلة النقدية حيث ارتفعت إلى 627,4 مليار دينار سنة 1993.
- ✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد لتسجل نسبة 31,9%.
- ✓ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.
- ✓ استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي.
- ✓ تراجع معدل السيولة إلى 53%.
- ✓ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك ليصل إلى 22.8%.
- ✓ توسيع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.
- ✓ استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت ب 26.7% دولار أمريكي سنة 1992.

لجأت الجزائر المرة الثالثة إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وذلك تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والأمنية من أجل النهوض باقتصادها، ذلك من خلال برنامج الاستعداد الائتماني الثالث المتمثل في برنامج التثبيت الهيكلي الذي يغطي الفترة من 1994 إلى 1995، وعلى إثر هذا الاتفاق تحسنت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، حيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر الصرف الدينار، وذلك بالحد من الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا، وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية إلى 14% لفته البرنامج مقارنة ب 21% سنة 1993.

حقق الاقتصاد الجزائري نتائج نقدية تمثلت في:

- ✓ تقليص نمو الكتلة النقدية إلى 15.5% بدلا من 21,6%.
- ✓ ارتفاع نسبة التضخم عن النسبة المستهدفة في البرنامج، حيث بلغ سنة 1995 معدل 29.8%.
- ✓ تخفيض نسبة خدمة الدين من 89 إلى 48%.

- ✓ تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994، بينما كان معدل النمو المستهدف 3%.
- ✓ تحسن ميزان المدفوعات حيث زاد الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار سنة 1994.
- ✓ تخفيض إجمالي النفقات بمبلغ 25.7 مليار دولار.
- ✓ ارتفاع نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84%.
- ✓ تخفيف الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي.
- ✓ إلغاء السقوف على الفوائد المدينة، بالإضافة إلى فرض 25% كمعدل احتياطي الزامي على الودائع بالعملة الوطنية.
- ✓ إقامة سوق للصرف بين البنوك في ديسمبر 1995.¹

قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق القرض الموسع الذي يمتد على ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، تحصلت الجزائر بموجبه على 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127,8 % من حصتها، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم استخدام المبلغ المتبقي 844,08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998، ولتحقيق أهداف هذا الاتفاق انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة ميزانية صارمة تبعتها سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995، وقد عرف هذا البرنامج نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط نقدي ومالي واقتصادي، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1% سنة 1998.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من 29% إلى 5% سنة 1998.
- ✓ انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9.5% سنة 1998.
- ✓ ارتفاع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار إلى 7 مليار دولار سنة 1998
- ✓ بلوغ سعر الصرف 58 دينار للدولار سنة 1998.²

• المرحلة الثانية من 2000-2010

¹ بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص

² نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص39

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبالنظر إلى النتائج المسجلة، واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف.

ولقد تجلى هذا في إصدار الأمر 11/03 والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة أن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه في أبريل 2001 محاولة لاستغلال فائض السيولة ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي.

لقد تميزت الفترة الممتدة من 2000 و2010 بعكس التوجه في السياسة الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الحكومة خلال مرحلة التسعينات، حيث اتبعت الحكومة في مطلع هذه الألفية سياسة نقدية ومالية توسعية وهذا نتيجة توفر مجموعة من الأسباب وسعيها لتحقيق مجموعة من الأهداف.

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

لقد عرفت بداية سنة 2001 انطلاق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في ظل سياسة اقتصادية عامة، تركز على إنعاش الاقتصاد، إذ عمل هذا البرنامج في إطار تحقيق أهداف مدروسة، تجلت في جعل معدلات النمو تتراوح بين 5 و6% مع تخفيض نسبة البطالة، والحد من أزمة السكن وإنعاش الاستهلاك.

يعتبر هذا البرنامج برنامجاً متوسط الأجل يشمل أربع سنوات، حيث اعتمد على دعم القطاع الإنتاجي بما فيه القطاع الفلاحي والصيد البحري.

ب. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009

يعتمد برنامج دعم النمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي وبذلك يعتبر تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد اختلاف بينهما في الجوهر الفكري، وإنما هناك بغض الاختلافات في التنفيذ.

وتقدر القيمة المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي بـ 3800 مليار دينار، وقد ركز هذا البرنامج على خمس قطاعات وهي: قطاع الخدمات العمومية الإدارية، قطاع التنمية البشرية، قطاع تطوير الهياكل القاعدية، القطاع الاقتصادي، وقطاع تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي.¹

¹ أحمد نصير، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2019-2020، ص113.

• المرحلة الثالثة من 2010-2017

خلال هذه الفترة عرفت السياسة النقدية العديد من التحولات وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر، حيث لم تلجأ البنوك والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل لدي بنك الجزائر في السنوات السابقة، ولكن بعد تقلص السيولة البنكية خلال عام 2009 بقطيعة مع الاتجاه التصاعدي لسنوات 2002 إلى غاية 2008 انطلقت نحو التزايد تحت تأثير عودة تراكم الموجودات أساسا في السداسي الثاني من عام 2010، فعلى الرغم من حدث فائض السيولة الهيكلية في ظرف يتميز بانتعاش معتبر للنمو النقدي في عام 2010 ساهمت الإدارة المنظمة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في احتواء الضغوطات التضخمية في عام 2010 وسمحت بإرساء المزيد من الاستقرار، وظهرت فعالية الإدارة للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة.

تم خلال هذه الفترة تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي امتد من 2010 إلى 2014، و اعتبر هذا البرنامج استكمالاً للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 286 مليار دولار لهذا البرنامج، حيث خصص لتأهيل الموارد البشرية إذ بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40 % من إجمالي الغلاف المالي المخصص له، كما انصب اهتمامه حول التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنية التحتية، تحديث أجهزة الدولة المختلفة، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إنجاز الموانئ.¹

مع بداية سنة 2015 و في تعارض كلي للمؤشرات النقدية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تقلص فائض السيولة لأول مرة من الألفية الثالثة، و الخزينة العمومية لم تعد دائنة تجاه النظام المصرفي، و لم يعد صافي الأصول الخارجية المصدر الأساسي للتوسع النقدي منذ سنة 2014، حيث اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية على الأدوات غير المباشرة، حيث أدى انخفاض السيولة المصرفية إلى تغير جذري في إدارة السياسة النقدية التي كانت تكمن في امتصاص فائض السيولة المصرفية، أين قام البنك المركزي بالاتجاه نحو سياسة ضخ السيولة لضمان تمويل الجهاز المصرفي، حيث قام بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطتها من خلال تنشيط أداة السوق المفتوحة و تفعيل السوق النقدية ما بين المصارف و إرساء معدلات الفائدة في هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، مع التأكيد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط، و فعلا سمح هذا بتعويض الانخفاض في السيولة المصرفية بشكل فعال و لكنه عجز عن التحكم في التضخم نظرا لعدم تمتع بنك الجزائر بالاستقلالية الكافية.²

¹ بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص266.

² إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 05،

العدد 01، 2022، ص28.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية للسياسة النقدية التي أصبحت محل اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين، والتي تمثل أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتنطوي على استخدام أدوات كمية ونوعية بغرض مراقبة عرض النقود، والتأثير على السيولة وتوجيه الائتمان، وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، تشجيع النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات.

كما عرضنا في هذا الفصل مسار السياسة النقدية في الجزائر وأهم المراحل التي مرت بها ما بعد قانون النقد والقرض الذي كان نقطة التحول في السياسة النقدية من سياسة التسيير المركزي إلى اقتصاد السوق، حيث استعادت السياسة النقدية مكانتها بعد صدور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض.

استخلصنا في نهاية هذا الفصل أن السياسة النقدية في الجزائر تعتمد على الأدوات غير المباشرة في تحقيق أهدافها، كما أنها مرت بمرحلتين المرحلة الأولى ارتبطت بتحسين مداخل المحروقات والثانية تعلقت ببداية تدهور أسعار النفط واتباع السياسة انكماشية.

الفصل الثاني

سوق العمل

تمهيد:

يعتبر سوق العمل من أهم الأسواق التي تلعب دورا كبيرا في انعاش الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى أكثرها عرضة للاختلالات الدائمة كالبطالة، الأمر الذي جعلها محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و الأكثر خضوعا للدراسات العلمية في هذه الفترة الأخيرة بالنظر إلى أهمية النتائج التي تنتجها آليات عمل هذا السوق مثل مستويات التشغيل و البطالة و الأجور على مختلف أوجه الاستقرار الاقتصادي، وهو ما جعل موضوع سوق العمل كموضوع للبحث في موضع خاص، لكن دراسة هذا الموضوع تتطلب معرفة المفاهيم الخاصة به، و الدراية بمؤشراته و مكوناته.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق بعد سنوات من انتهاج مبادئ الاقتصاد الموجه، وعرف سوق العمل الجزائري على إثر هذا التحول العديد من الاختلالات في السنوات الأخيرة

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم النظريات الخاصة بسوق العمل من مفهوم ومؤشرات ومكونات، بالإضافة إلى أننا سنتطرق بشكل خاص لدراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر بمختلف خصائصه، وتتبع مسار وتطور أهم التغيرات التي حدثت لأهم المؤشرات المتصلة به والمرتبطة معه.

المبحث الأول: لإطار النظري لسوق العمل.

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل.

العمل هو الجهد المبذول من طرف الإنسان سواء كان عقليا أو عضليا بهدف تحقيق غاية ذات قيمة، أي أن يعود على صاحبه بثمار نافعة، ويعد عنصر العمل في أي دولة عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج ويشمل كافة الأفراد الذين يعتمدون على مجهود عملهم للحصول على الدخل، وهو مصدر للإنتاج والثروة.

وتمثل القوة العاملة بشكل عام كل الأشخاص الذين يشتركون بمجهودهم الفعلي في الإنتاج من كلا الجنسين سواء كان عضليا أو ذهنيا، أي أن كل شخص يشترك في خلق منفعة يعد عاملا ويدخل ضمن تعداد القوة العاملة.

إن أساس أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية هو الموارد البشرية، ويعرف سوق العمل أنه السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة، من خلاله يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.¹

يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل.

¹ حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفى جبر، الاستثمار في رأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2020، ص 40

كما عرفته منظمة العمل الدولية على أنه الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيًا، فيما تشكل القوة العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين.¹

يعرف أيضا أنه تلك الأماكن التي تعرض فيها وتطلب قوة العمل مقابل أجر، وإذا كان سوق العمل محصورا في مكان أو منطقته جغرافية معينة في السابق، أصبح اليوم يتميز بطابع المكان الاقتصادي من جهة والعالمية من جهة أخرى.²

سوق العمل كغيره من الأسواق، هو المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب، الطلب يأتي من المؤسسات والشركات التي تبحث عن اليد العاملة من أجل إنتاج سلع وخدمات، والعرض مقدم من قبل الأفراد. التوازن يتحقق عند الملاءمة المثالية بين العرض والطلب ويشكل لنا ما يعرف بحالة التشغيل الكامل.³

أي هو المكان الذي يتم فيه بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل في ظل ظروف عمل لا تقل عن الأجر في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة، التي تؤثر على علاقات العمل والتوظيف كأحوال عرض العمل والطلب عليه والاختلافات الجغرافية في الأجور وغيرها من ظروف تشغيل العمال.⁴

عرف فريدمان سوق العمل على أنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي يشتغل فيها معظم القاطنين.⁵

نعني بسوق العمل توفر عدد من البائعين والمشتريين للعمل ويأتي الطلب على العمل من قبل أرباب الأعمال وملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال النقدية

كما يعرف سوق العمل بأنه مؤسسة تنظيمية اقتصادية يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، يتم فيه تحديد فرص العمل المطلوبة وتحديد الأجر.⁶

لا يمكن تعريف سوق العمل على أنه مركب من الأعمال ذات الأجر الواحد كما أنه من الصعب تعريف سوق العمل على أنه سوق شغل، فأرباب العمل ينظرون إليه على أنه المنطقة المحدودة التي يستمدون منها

¹ عبد الحليم جلال، اتجاهات سوق العمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017، ص275.

² الاستثمار في الرأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل،

³ Blaise Bonvain, Union monétaire et régulation de l'emploi, analyse communautaire et comparée des processus d'adaptation des marches du travail et des politiques de l'emploi, institut européen de l'Université de Genève, Genève, avril 2002, page 01

⁴ كرشاش فطيمة، أثر السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر للفترة 2002-2018، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2020-2019

⁵ ضياء مجيد، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص12

⁶ علي بريمة، وضعية التعليم الثانوي ومخرجاته في سوق العمل الجزائري، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 01 خاص 2020، ص27

حاجاتهم إلى العمل، أما العمال فينظرون إليه على أنه المنطقة التي يكون العامل ضمن حدودها مستعدا للعمل دون الحاجة إلى تغيير مكان سكناه.¹

مما سبق نستنتج أن سوق العمل هو المكان الذي يجمع بين عارضي خدمة العمل والطلبين عليها داخل اقتصاد ما، حيث يتم فيه تبادل الخدمات مقابل أجر معين وفق إطار تنظيم العلاقة بين الطرفين بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة

المطلب الثاني: مؤشرات سوق العمل.

أولاً: التشغيل.

• تعريف التشغيل:

يعرف التشغيل بأنه السعي لإيجاد العمل لكل من يطلبه، أي تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به، في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على التدريب والتكوين اللازم.²

بعبارة أخرى هو القوة العاملة المستخدمة التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب بشكل أجر أو ربح أو حصة في الإنتاج، مما يعني أنه يشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير أو يعملون بالمشاركة أو لحسابهم الخاص.

كما عرفته الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد مع ضمان العمل لكل شخص راغب فيه على أن يكون العمل منتجا وأن يتم اختياره بحرية وإمكانية المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات، أي أن التشغيل هو تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية.³

ينظر إلى التشغيل بمفهومه التقليدي على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب، التأهيل والتكوين.

والتشغيل بمفهومه الحديث لا يحمل معنى مناقض للبطالة، كما أنه لا يتضمن معنى العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعاً لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقيه العمل.

¹الدكتور ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، بن عكنون، الجزائر، ص11

²مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الإصلاح الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2018-2019، ص13

³كوثر زيادة، فائزة مجدوب، قراءة في تطور التشغيل في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو(2010-2014)، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية، ص46

ويمكن القول بأن التشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير المؤهلات وحقه في الامتيازات المترتبة عن مساره المهني وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية.¹

ونظرا لأهمية التشغيل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد عمدت كل الدول إلى إرساء مجموعة من سياسات التشغيل من أجل تحقيق الأهداف المسطرة على جميع الأصعدة.²

• تعريف سياسات التشغيل:

ويقصد بسياسات التشغيل مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات ثلاثية الأطراف، (أي تدخل فيها الحكومة، أصحاب العمل والعمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع ضوابط ومعايير لأداء سوق العمل لتحسين أدائه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تظهر في السوق كالبطالة.

أيضا تعرف بأنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وإعداد وتكوين أفرادها في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين التي تعكس إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل.³

تمثل سياسات التشغيل مجموع الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.⁴

وعليه في المعنى العام لسياسات التشغيل هي أنها عبارة عن سياسات لمحاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة.⁵

وما يمكن استخلاصه مما سبق أن سياسات التشغيل هي مختلف الإجراءات التي تتبناها الحكومة لتنظيم العلاقة بين القوة العاملة وأصحاب العمل، ومعالجة الاختلال في سوق العمل.

• أهداف سياسة التشغيل

إن أي سياسة مهما كان مجالها تستمد قيمتها وبعدها الاستراتيجي من الأهداف التي يمكن أن تحققها على أرض الواقع، وفي هذا الإطار فإنه يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي:

¹ فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل و توجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2011-2012، ص40.

² كوثر زيادة، فايزة مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص47

³ كوثر زيادة، نفس المرجع السابق

⁴ مغراوي معي الدين عبد القادر، مختاري خالد، التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 7، العدد 1 (2018)، ص12

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل.
 - رفع مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي.
 - رفع المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد.
 - تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليل التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف في كل أنواعه.
 - ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
 - تكوين وإعداد القوة العاملة لتحقيق التأهيل المهني واكتساب مهارة في الأداء.
 - تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.¹
 - أنواع سياسات التشغيل
- سياسات التركيز على المطابقة في سوق العمل: التركيز هنا يكون على نوعين من السياسات، في الأولى تركز على ضمان العمل وتجنب التقلبات في سوق العمل، وهذا عن طريق مسانلة الشركات عن موظفيها. أما الثانية فتهتم بتكوين العمال وتدريبهم حتى يتمكنوا من الحفاظ على وظائفهم وذلك عن طريق المساعدات غير المالية.
- سياسات التركيز على الأجور: هنا نجد تدخل الحكومة وتأثيرها على سياسة الأجور من خلال جملة من السياسات منها ما تستهدف الطلب على العمل عن طريق تخفيض تكلفته دون تخفيض الأجور، ومنها ما تستهدف عرض العمل من خلال زيادة الدخل دون الرفع من تكلفة العمل وكذا المكونات المؤسسية المستخدمة والتي يمكنها التأثير على تخفيض تكلفة العمل.
- سياسة التركيز على البطالة: تتضمن ثلاث سياسات رئيسية، أولها التأطير المباشر على البطالة من جانب العرض كالتقاعد المبكر، وثانيها التأثير على الطلب في سوق العمل من خلال قيام الأجهزة الحكومية بتخصيص وظائف عمومية بشكل مؤقت أو دائم، وثالثها الاهتمام بتقسيم وقت العمل أي العمل بدوام جزئي.²

¹ فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 48

² مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، مرجع سبق ذكره، ص 13

ثانياً: البطالة

• تعريف البطالة

المفهوم العلمي للبطالة يشير إلى أنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، أي مقدار الفرق بين حجم العمل المعروف وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية محددة، مما يعني أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.¹

في تعريف آخر فإن البطالة هي التعطل أو التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة هذه الفئة ورغبتها في العمل والإنتاج.²

مما سبق يمكننا القول بأن البطالة هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية تحدث نتيجة اختلال بين العرض والطلب في سوق العمل مما يتسبب في ظهور فئة من الأفراد تسمى العاطلين الذين يبحثون عن العمل ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجدون فرصة لذلك.

• أنواع البطالة

• البطالة الهيكلية: وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث التغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة، و قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية، تاركة بذلك العمال الذين يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى، فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد، كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب، والتقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة، والتغيير في هيكل العمر للسكان، وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة، إلا أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب فترة طويلة نسبياً، حيث تتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

• البطالة الدورية: جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة، وتمثل السبب الرئيسي لبطالة واسعة في التحول من الازدهار والرواد إلى حالة الركود والكساد، وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي وبالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاطلين العاطلين أصلاً.

¹ حمدية شاكر الإيدامي، مرجع سبق ذكره، ص 52

² رحيبي عيسى، قرقاد عادل، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها و آثارها، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد 00، 2018، ص 144

وسميت كذلك عندما تقوم المنشأة على التوقيف المؤقت لعمالها وتقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم أي أن التدفق في البطالة يزيد والتدفق في العمالة يقل.

ويتطلب علاج البطالة الدورية اتباع سياسات اقتصادية تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية، حيث أن السياسة التوسعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستيراد والصادرات والإنفاق الحكومي، وإنقاذ كل من الواردات والضرائب، وتكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فإن سبب نقص الطلب الكلي وانخفاض الدخل بسبب انخفاض مستويات الإنتاج وأن استغلال الموارد المعطلة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب الكلي.¹

● البطالة الاحتكاكية: تحدث بسبب وجود نواقص على شكل اختلالات في بعض أسواق العمل تتمثل غالباً في عدم ملائمة الوظائف الشاغرة أو المؤهلات المطلوبة مع المهارات و المؤهلات الموجودة في السوق²، كما تحدث بسبب الفترة الزمنية التي يقضيها العاطلون في البحث عن فرص عمل، و بالتالي يمكن القول أن البطالة الاحتكاكية نتيجة التغير الثابت في سوق العمل³ أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض وافتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها، ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من وإلى سوق العمل وسرعة الحصول على منصب عمل وتتحدد هذه السرعة بدورها تباعاً للمؤسسات الاقتصادية القائمة وتؤثر التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية.

● البطالة الصريحة: وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع والبطالة الصريحة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم معدل البطالة الصريحة في مرحلة الكساد الدوري.⁴

● البطالة المقنعة: وتسمى أيضاً البطالة المستترة لأنها غير مكشوفة و غير قابلة للقياس الكمي و تنتج عن الاختلالات التي تصيب الهيكل الإداري و سوء توزيع العمل وفقاً للحاجات الضرورية⁵، بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الفعلية للعمل بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفراً وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم، و يعتبر ذلك لأنه وجودهم في الوحدة

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 234-235

² حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفي جبر، مرجع سبق ذكره، ص 55

³ وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2010، ص

⁴ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 235-236

⁵ حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفي جبر، نفس المرجع السابق

الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة وتخلق فائضا في عرض العمل كما تشكل عبئا في على النشاط الاقتصادي.

- البطالة الموسمية: تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما بالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة وتظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية والسياحية والبناء.
- البطالة الإجبارية: هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل إجباري، وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصة للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبوله عند المستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية واحتكاكية أو موسمية.
- البطالة التكنولوجية: وتسمى كذلك بالبطالة الفنية ويسببها إدخال التكنولوجيات الجديدة التي تحل محل العمل اليدوي مما يؤدي إلى الاستغناء عن جزء من العمال ويتركون إلى الراحة الإجبارية وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.¹
- أسباب ظهور البطالة
- التطور التكنولوجي السريع الذي أدى إلى إحلال الآلة محل الفرد لاختصار الجهد والوقت والتكلفة بالنسبة للشركات، إلا أنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة.
- الزيادة السريعة في النمو السكاني وعدم التوسع في المشاريع الإنتاجية لتوفير مناصب عمل لهم مع سوء الإدارة في توزيع القوة البشرية حسب الاحتياجات الفعلية.
- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق، حيث توجد كميات كبيرة من خريجي الجامعات دون وجود طلب على تخصصاتهم من جهة ومن جهة أخرى نجد توجه كبير للتعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية على حساب الأعمال الحرة التي لقيت تجاهلا كبيرا..
- تحولات البنية الهيكلية للاقتصاد ينجر عن تحول الدولة من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر كضرورة التخلي عن بعض المؤسسات الاقتصادية مما يتسبب في عمليات التسريح وفسح المجال للشركات متعددة الجنسيات التي تتطلب تكنولوجيا عالية أمام المستوى الضعيف للعاملين.
- لجوء الحكومات إلى انتهاج سياسات انكماشية، الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات لتكون النتيجة الحتمية لهذه السياسة انخفاض الطلب على العمالة.
- التدخل الحكومي وفرض حد أدنى للأجر أعلى من الأجر السائد مما يتسبب في عزوف أصحاب العمل عن التوظيف أو التدريب مما يرفع من نسبة البطالة أو يطيل من مدتها.
- التبعية الاقتصادية عند حدوث التقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة.

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 238-239

- تفاقم أزمة المديونية عند لجوء الدولة للاستدانة من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي ينتج عنه انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري بسبب استنزاف العملة الصعبة في خدمة الدين مما يؤدي إلى تدهور أسعار الصرف وإضعاف قدرة الدولة على الاستيراد الأمر الذي عطل الطاقات الوطنية وأثر سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي انسداد في فرص التوظيف أمام طالبي العمل.

• آثار البطالة

❖ الآثار الاقتصادية

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل جراء تعطل العاملين عن العمل والإنتاج.
- ارتفاع حجم تكاليف الدولة بسبب إعالة العاطلين مما قد يتسبب في عجز في الميزانية العامة للدولة.
- خسارة الإنفاق على التعليم حيث يصبح إنفاق الدولة على تعليم العاطلين بمثابة خسارة للاقتصاد
- انخفاض حجم الإيرادات الدولية بسبب انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناتج عن البطالة.
- انتشار العمل غير الرسمي الأمر الذي جعل من الأسواق غير الرسمية تأخذ وتسيطر على حجم كبير من الاقتصاد مسببة تدهوراً مستمراً للقطاع الرسمي وهو ما يعد خسارة كبيرة للخزينة وهذا لعدم دفع هذه الأسواق غير الرسمية للضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب عمل في القطاع الرسمي
- الاختلال في الأسعار وضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية حيث يعتبر هدر الموارد البشرية السبب الرئيسي في ضعف الإنتاج وقلته وبالتالي اختلال الأسعار وارتفاعها الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القوة التنافسية للمنتجات الداخلية في الأسواق الخارجية.

- التأثير على الدخل وتوزيعه فوجود طاقات عاطلة يعني وجود دخول مهدورة تسببت فيها البطالة.
- تضييع المواهب المكتسبة جراء البطالة المؤقتة مع عدم القدرة على الاستغلال الكامل للمورد البشري.

❖ الآثار الاجتماعية والسياسية

- انتشار الفقر في المجتمع وعدم تقدمه وتغير نسق قيم المجتمع المتضرر وظهور الآفات الاجتماعية.
- ضعف الانتماء والتفكك الأسري وانتشار الهجرة الشرعية وغير الشرعية.
- ضعف الوحدة الوطنية التي تتبنى العدالة الاجتماعية.
- ظهور التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية.
- فشل البرامج والإصلاحات السياسية وعدم الاهتمام بالشأن العام.¹

¹ رحيبي عيسى، قرقاد عادل، ص 148-149

ثالثا: الأجور

تعتبر الأجور من أهم المؤشرات في سوق العمل لما لها من تأثيرات واضحة على التشغيل وحجم إنتاجية العمل لذلك سنتطرق هنا إلى مفاهيم حول الأجور أو العوامل المحددة في تحديدها.

• تعريف الأجور

عرف آدم سميث الأجر على أنه العائد الذي تحصل عليه طبقة العمال.¹

الأجر هو مقابل الجهد الفكري والعضلي الذي يقدمه الفرد ومن ثم فهو عنصر مهم في تكاليف الإنتاج، ويمثل ذلك المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل أو عند تنفيذ هذا العمل لصالح شخص معين.

كما يقصد بالأجور تلك المبالغ النقدية أو العينية التي تدفعها المنشأة للعاملين مقابل الجهد المبذول من العامل لصالح صاحب العمل بموجب عقد خلال فترة زمنية أو بصورة أخرى يمثل تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ والراحة الذي ضحى بها العامل مقابل العمل الذي يكون يوميا أو أسبوعيا أو شهريا.

ويمكن القول بأن الأجور هي ذلك المقابل الذي يتقاضاه العامل عند نهاية عمله وذلك وفق المدة الزمنية المتفق حولها.²

• أنواع الأجور

✓ الأجر النقدي أو الاسمي: وهو مقدار ما يحصل عليه من مبلغ مالي مقابل ما يقوم به من أعمال ونظرا لتأثره بمجرد ارتفاع الأسعار حيث تنخفض قيمته الحقيقية (القدرة الشرائية) فإن العاملين لا يهتمون بهذا النوع من الأجور لأن قيمتها قد انخفضت وقوتها الشرائية قد تدهورت وأصبحت لا تلبى احتياجاتهم الأساسية بينما أصحاب العمال لا ينظرون إلى الأجر إلا من الناحية الإسمية فقط.

✓ الأجر الحقيقي: ويعبر عن القوة الشرائية التي يحصل عليها العامل بهذا الأجر أين يمثل مقدار السلع والخدمات من الأجر النقدي ومن المعروف أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاضه وبين ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات كما ونوعا وبما أن مستوى المعيشة يتوقف على الأجر الحقيقي فقط فإن صاحب العمل يجب عليه الموازنة بين الأجر الحقيقي والاسمي حتى لا يضيع العامل.

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر الاسمي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}^3$$

¹ كراش فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص 57

² بيوض الحاج، دور الأجور و المكافآت في تفعيل أداء العمال دراسة حالة بلدية بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،

تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 21-22

³ بنيشو فتحي، دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور و الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04/

سبتمبر 2018، ص 236

رابعاً: إنتاجية العمل:

• تعريف إنتاجية العمل:

هي مؤشر كمي اقتصادي يوضح ويقيس العلاقة بين حجم الإنتاج الذي تم إنتاجه في المؤسسة مقدر بالكميات أو القيمة، مع حجم أو قيمة العمل المبذول من طرف العمال للوصول إلى هذا الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية معينة، وعليه يمكننا القول أن إنتاجية العمل للفرد العامل هي تلك المساهمة التي يقدمها في عمل يؤديه والمقدار الذي يعطيه من جهده وعمله..

وبالتالي فإن إنتاجية العمل هي تلك الإضافة التي يضيفها العامل للإنتاج كنتيجة للعمل المبذول خلال وحدة من الزمن.

• أقسام إنتاجية العمل:

يمكن التمييز بين أربع أقسام مختلفة لإنتاجية العمل كما يلي:

➤ إنتاجية العمل الفردية: وهي الكمية المنتجة من طرف عامل واحد خلال مدة زمنية معينة، يتم حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية العمل الفردية} = \frac{\text{الكمية المنتجة من طرف العامل}}{\text{عدد ساعات العمل}}$$

➤ إنتاجية العمل الخام: هي حاصل قسمة حجم الإنتاج الخام (الإجمالي) على حجم العمل المنفق، وتحسب وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{إنتاجية العمل الخام} = \frac{\text{الإنتاج الخام}}{\text{حجم العمل}}$$

➤ الإنتاجية الصافية للعمل: تتميز الإنتاجية الصافية عن سابقتها أنها تحسب على الإنتاج الصافي بدل الإنتاج الخام، حيث الإنتاج الصافي يساوي الإنتاج الخام مطروحاً منه الاستهلاكات الوسيطة والضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى اعتمادها على العمل الحي بدل العمل المجسد، وتحسب كما يلي:

$$\text{إنتاجية العمل الصافية} = \frac{\text{الإنتاج الصافي}}{\text{العمل الحي}}$$

➤ الإنتاجية التكاملية للعمل: تتمثل في العلاقة بين حجم الإنتاج الخام وحجم العمل المتكامل والذي يتمثل في تكامل عنصري العمل الحي والعمل المجسد.¹

المطلب الثالث: جوانب سوق العمل

أولاً: عرض العمل

ويقصد بعرض العمل عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فغلا أو المستعد للعمل خل فترة زمنية ويمثل الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة،² ويسمى بالقوى العاملة وهم الأشخاص الباحثين عن عمل، وتعرف القوة العاملة بأنها الفئة التي تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه وينتمون لفئات عمر معينة تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول.

وتنقسم القوى العاملة إلى قسمين رئيسيين هما:

- ✓ العاملون أو المشتغلون: وهي القوة العاملة المستخدمة التي يمارس أفرادها العمل فعلا للحصول على الكسب الذي يكون بشكل اجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج وهذا يعني انها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة.
- ✓ البطالون: يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه باحث عنه ولم يجده، وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل.³

ويعد عرض العمل أحد جانبي سوق العمل، حيث يعرض العامل خدماته في السوق مقابل أجر يعتبره كاف للتخلي عن وقت الفراغ، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته.

ثانياً: الطلب على العمل

ويعرف الطلب على العمل أنه كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين، ويعبر عنه ل=بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكوناتها وفقاً لطبيعة النشاط الذي يعمل فيه، والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية السائدة في البلد.

يتحدد مستوى التوظيف في أي اقتصاد بمستوى الاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة في الحاضر والمستقبل، ويسمى الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية بالطلب المشتق باعتبار أن الطلب على هذه

¹ عبد الرحمان مساهل، فريد بلقوم، قياس غنتاجية العمل في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2010، ص 149-151

² حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفى جبر، مرجع سبق ذكره، ص 44

³ عبد اللطيف حمريط، محددات الطلب على العمالة دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 30

السلعة أو الخدمة لا يعنى بالسلعة أو الخدمة بحد ذاتها وإنما بسبب الطلب على السلعة أو الخدمة التي تنتجها السلعة المذكورة المتمثلة في العمل.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سوق العمل.

❖ العامل الجغرافي: يقصد به رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل (مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للشغل مسألة التكفل بالإيواء..) أي المكان الذي تتواجد فيه القوة العاملة. قد يؤدي بعد المسافة بين مركز العمل وبين المكان الذي يقطن فيه العمال إلى صعوبة توظيف الأيدي العاملة خارج هذه الحدود إما نتيجة لانعدام شبكات الاتصال والمواصلات أو لارتفاع تكاليف النقل، كذلك مشاكل تتمثل في عدم وجود العمران والمرافق الاجتماعية القريبة من مراكز الشغل مما يعيق الباحثين عن العمل على مغادرة أماكن إقامتهم وبالتالي كان لزاماً على المؤسسات إيجاد حلول لهذه المشاكل من خلال توفير سكنات ومباني ومراكز صحية ومدارس قرب هذه المؤسسات لتوزيع أحسن لليد العاملة¹.

❖ العامل الديموغرافي: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالحجم الكلي للسكان، لكونه يحدد حجم كمية اليد العاملة العارضة لقوة العمل، حيث كلما ازداد عدد السكان يزداد عدد الأشخاص القادرين على العمل ويشكل السكان مخزوناً أساسياً تلجأ إليه المؤسسات عند الحاجة إليه، حيث أن الزيادة السكانية التي تعرفها الدولة خلال كل سنة والحجم الهائل من الفئة الشبابية القادرة على العمل تؤثر على فرص العمل المتاحة أمام كل فرد من أفراد المجتمع، المقصود هنا هي الفئة النشطة التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه من 15 سنة إلى غاية 64 سنة، هذه الفئة لها تأثير مباشر على سوق العمل ونسبة مهمة منها تشكل القوة العاملة مما يزيد الضغوط العرض على سوق العمل.

❖ العامل الاقتصادي: يشهد النظام الاقتصادي معدلات نمو جيدة تعيش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية إذ أن سوق العمل يتأثر بحالة الاقتصاد فإذا كان يمر بحالة انتعاش فهذا يعني زيادة في الأجور ومنه زيادة في المعروض من العمل والعكس صحيح، بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار الذي يؤثر بشكل كبير على سوق العمل، حيث عندما ترتفع الأسعار بشكل عام تصاحبه انخفاض في المستوى المعيشي والقدرة الشرائية وبالتالي زيادة عرض العمل وانخفاض الطلب عليه.

❖ العامل السياسي: إن القوانين والتشريعات هي التي تجعل كل من العمال وأرباب العمل في صف واحد، بحيث تحمي العمال من المنازعات ضد أرباب العمل وذلك لضمان حقوق العامل، وكذلك فهي تعطي امتيازات وتسهيلات لأرباب العمل من أجل الزيادة في خلق مناصب الشغل وذلك بالاستثمارات المتجددة كما أن لهذه القوانين والتشريعات تأثيرات مباشرة على سوق العمل وذلك إما بتغيير العرض أو الطلب على العمل من خلال ما تصدره الدولة.

❖ العامل الاجتماعي والثقافي: تؤثر العلاقات السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة على مدة العمل مثل تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل

¹ عبد اللطيف حمريط، مرجع سبق ذكره، ص 31

السنوية، تقليص سن التقاعد، مما يجبر المؤسسات على توظيف المزيد من العمال للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، هذا الإجراء يرفع من مستوى الطاب على القوة العاملة المتاحة في السوق.

❖ التطور التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، لكن هذا قد يكون سببا في تسريح بعض العمال حيث تحل الآلة محل العامل مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل بموجها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة ويصبح الطلب على القوة العاملة ذات الكفاءة والمهارة العالية كالمهندسين والتقنيين.¹

بغرض فهم ودراسة وتحليل سوق العمل تستعمل مجموعة من المؤشرات الإحصائية المختلفة والتي تعتبر مقاييس نسبية يتم استعمالها في حالات ظرفية لسوق العمل، ومن بينها معدل النشاط، معدل التشغيل ومعدل البطالة.

● معدل التشغيل: أو معدل العمالة هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل، ويعطى بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

يظهر هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة، حيث كلما كانت قيمة هذا المعدل ضعيفة كلما دل ذلك على هدر عنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

● معدل البطالة: يتم قياس معدل البطالة من الجهات المختصة لذلك، حيث يحسب كنسبة من القوة العاملة في المجتمع خلال وقت معين ونحصل بذلك على نسبة العاطلين من الفئة النشيطة وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشيطة}} \times 100$$

إذا كان هناك ارتفاع في معدل البطالة دل ذلك على سوء في الأوضاع الاقتصادية، بمعنى وجود أفراد بدون عمل وهذا يؤدي إلى ضياع قوة عاملة معتبرة، والعكس إذا كان معدل البطالة منخفضا دل هذا أننا نتجه إلى وضعية التشغيل الكامل.

● معدل النشاط: ويحسب عن طريق قسمة عدد السكان النشيطين على حجم السكان الإجمالي، حيث تعبر هذه النسبة عن حجم القوة العاملة من كل 100 ساكن، ويعكس هذا المعدل درجة العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من الركود والانتعاش، ويحسب وفق العبارة التالية:

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشيطين}}{\text{عدد السكان الإجمالي}} \times 100^2$$

¹ حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفى جبر، مرجع سبق ذكره، ص 46-50

² عبد اللطيف حمريط، مرجع سبق ذكره، ص 135

المبحث الثاني: سوق العمل في الجزائر.

شهد سوق العمل في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن العشرين اضطراباً شديداً واختلالاً حاداً تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض والطلب على العمل، وكانت أزمة البطالة من أهم مظاهر هذا الاختلال، حيث ارتفعت معدلات البطالة نتيجة الأزمات الاقتصادية العنيفة التي عاشتها الجزائر بداية من أزمة الديون سنة 1982، ثم الأزمة النفطية سنة 1986 التي نجم عنها تسريح عدد هائل من العمال لأسباب اقتصادية. وفي ظل هذه الاضطرابات تدخلت الحكومة الجزائرية في سوق العمل من خلال رسم سياسة عامة للتشغيل في إطار السياسة التنموية للاقتصاد بهدف ترقية التشغيل والحد من البطالة.

المطلب الأول: خصائص سوق العمل الجزائري.

يتميز سوق العمل في الجزائر بمجموعة من الخصائص، والتي تبلورت أكثر مع الانفتاح على العالم الخارجي ودخول اقتصاد السوق، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

❖ تجزؤ سوق العمل: حيث ينقسم سوق العمل إلى سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي واللذان ينقسمان بدورهما إلى أسواق فرعية.

أ. سوق العمل الرسمي: وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة أي القطاعات التابعة للدولة التي لعبت دوراً كبيراً في استيعاب اليد العاملة قبل الثمانينات، حيث تم تصفيته مع إعادة الهيكلة، مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين، وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة، وبالإضافة إلى هذا القطاع يوجد القطاع الخاص وهو فئة العاملين لحسابهم الخاص، والذي ينمو بوتيرة جد بطيئة.

ب. سوق العمل غير الرسمي: وهو سوق لا يضبطه أي تنظيم قانوني، يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كبيرة وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية فهو ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

❖ انتشار ظاهرة البطالة: من سمات سوق العمل الجزائري انتشار ظاهرة البطالة، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، ظهرت البطالة بشكل مقلق، إلا أنه مع تطبيق برامج النمو، انخفضت هذه النسبة بإتباع سياسة توظيف مقلّعة أرهقت ميزانية الدولة ومؤسساتها العمومية، فقد طغى على سياسة التوظيف الطابع الاجتماعي أكثر منه الطابع الاقتصادي

❖ جمود سوق العمل: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كما أن بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

❖ ضعف إنتاجية العمل: تعتبر الإنتاجية عاملا مهما من عوامل النمو ومصدر رئيسيا لتحقيق مكاسب للعاملين في شكل أجور وخدمات وتأمينات وغيرها، فالعلاقة بين فرص العمل والإنتاجية والأجور مهمة جدا لتقييم التقدم في توفير العمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع، حيث تعاني الجزائر من ضعف إنتاجية العمل، وذلك للاعتماد الكبير على القطاع العام بما قد يتسبب في ظهور فائض في العمالة أو ما يعرف بالبطالة المقنعة¹.

المطلب الثاني: البطالة والتشغيل في الجزائر.

أ. التشغيل في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال ارتفاع في عدد السكان المشتغلين ابتداء من 1970، رغم الإمكانيات الاقتصادية والديموغرافية للجزائر إلا أن نسبة الفئة المستغلة من مجموع القوى العاملة لا تزال ضعيفة.

مر التشغيل في الجزائر بعدة مراحل ما بعد الاستقلال، بداية بمرحلة التخطيط الممتدة من 1967 إلى 1980، تميزت هذه الفترة بمناصب عمل مؤقتة حيث بلغت 44.26% سنة 1971 و 48.29% سنة 1972 و 47.03% سنة 1973 وكانت أغلب هذه المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك لتطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية، و برنامج إعمار المدن، كما شملت هذه المرحلة خمس مخططات تنموية بداية بالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي من مهامه إيجاد مواصلة عملية استيعاب البطالة² ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من نتائجهما إنشاء ما يقارب 112000 منصب شغل جديد، واستمر معدل التشغيل في الارتفاع إلى غاية تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي ساهم في تزايد معدل التشغيل السنوي بنسبة 8.13%، كما تميزت بتبني الثورة الزراعية سنة 1971³ تليها مرحلة الأزمة الممتدة من 1980 إلى 1990 التي تصادف الأزمة البترولية العالمية، التي تسببت في انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة ومنها انخفاض الواردات وحجم الاستثمارات بالإضافة إلى تعرض ميزانية الدولة إلى صعوبات، وبالتالي اتخاذ إجراءات تسريح العمال، مما ساهم في تدهور التشغيل بحيث ارتفع عدد المسرحين سنة 1986 إلى 50000 عامل نتيجة نقص المواد الأولية وانقطاع التمويل⁴، وبذلك انهيار سوق العمل وزيادة عدد البطالين، حيث وصل معدل التشغيل سنة 1989 نسبة قدرها 73.23%، ثم المرحلة الانتقالية من 1990 إلى 1999، في هذه الفترة كانت معظم المؤشرات الاقتصادية سلبية بسبب تداعيات الأزمة النفطية، نتج عنها تفاقم أزمة التشغيل بسبب تسريح أكثر من 500000 عامل، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد بسبب تضخم الديون ونشوب أزمة المديونية، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادره على تمويل الاستثمارات الجديدة واسترداد التجهيزات والمواد الأولية والمواد النصف المصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 196-205

² مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 164

³ عبد اللطيف حمريط، مرجع سبق ذكره، 147

⁴ ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في في

العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 69

والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة، لذلك بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاك سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة، حيث تعززت التشريعات الاقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم، الهدف منها تعبيد الطريق للاتجاه نحو اقتصاد السوق، و قد شملت هذه المرحلة برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية، إلا أن تطبيق هذه هذا البرنامج أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وإلى زيادة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر، حيث تأثرت مستويات التشغيل سلبا نتيجة لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة وتباطؤ تطبيق الخصوة.¹

ولتوضيح طلبات العمل المتاحة من طرف الأفراد وعروض العمل المسلمة نستعرض في الجدول التالي طلبات العمل وعروض العمل المسلمة في سوق العمل الجزائري خلال الفترة 1980-2000

الجدول رقم(2-1): طلبات العمل وعروض العمل المسلمة

في سوق العمل الجزائري خلال الفترة 1980-2000

السنة	طلبات العمل المتاحة	عروض العمل المسلمة	التوظيف المحقق	
			التوظيف المؤقت	التوظيف الدائم
1980	105100	76677	-	-
1981	130032	98102	23823	50598
1982	150765	113246	15300	57656
1983	167740	157627	17356	76019
1984	183245	150606	13078	92870
1985	182827	183511	13095	89778
1986	170789	113290	14701	72082
1987	183402	96137	17598	61579
1988	246218	112535	23443	63733
1989	248218	100088	25999	45931
1990	229845	78783	27443	33055
1991	229845	53922	22837	19382
1992	158875	44815	21916	14752
1993	170709	43031	20258	15173
1994	153898	44205	24179	12806
1995	168387	48695	29885	11578

¹ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 174-179

32110	25979	6134	36768	134858	1996
24830	19740	5090	27934	163800	1997
26564	22638	3926	28192	166299	1998
22377	18650	3727	24726	121309	1999
22215	19201	3014	24533	101520	2000

يتوضح من خلال الجدول أن هناك فرق كبير بين طلبات العمل وعروض العمل المسلمة، ومن خلال المعطيات المقدمة يمكن تقسيم سوق العمل في الجزائر إلى مرحلتين، حيث شهد في الجزائر في السنوات الأولى تطور طلبات العمل التي ارتفعت من 105100 طالب عمل سنة 1980 إلى 182827 طالب عمل سنة 1985، واستمر الارتفاع إلى غاية سنة 1990 حيث كان الطلب على العمل في هذه السنة يقدر بـ 229845 طلب. في حين أن العروض المسلمة عرفت ارتفاعا خلال السنوات الأولى إلى حين وصولها إلى 78783 عرض عمل سنة 1990، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري منتصف الثمانينات، حيث تمثل الوظائف الدائمة 68% من عدد الوظائف المحققة سنة 1981 لتتخفف إلى حدود 54% سنة 1990. وبذلك شهدت معدلات البطالة أيضا ارتفاعا من سنة إلى أخرى، أما المرحلة الثانية التي يمكن تحديدها ابتداء من سنة 1990 أين لاحظنا انخفاضا محسوسا في طلبات العمل بسبب الاعتماد على التشغيل الذاتي للشباب، وز كذلك لأن الأفراد العاطلين عن العمل لم يسجلوا أنفسهم في مكاتب العمل بسبب إدراكهم لقلّة مناصب الشغل، و عروض العمل المسلمة بدوها عرفت انخفاضا في هذه الفترة نتيجة للانفجار الديمغرافي في فترة التسعينات، كما أن الأزمة الاقتصادية و النفطية منتصف الثمانينات كانت تداعياتها لا تزال باقية على سوق العمل التي ظهرت من خلال ضعف القطاع العام و الخاص عن توفير مناصب شغل جديدة.

هذه المستجدات التي عرفها سوق العمل الجزائري دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في نمط التسيير المتبع، حيث سارعت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني، تمثلت في الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي رافقته جملة من البرامج المفروضة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف تسريع عملية التشغيل وفتح مناصب شغل جديدة.¹

مع بداية سنة 2001 تم تطبيق عدة برامج اقتصادية خصوصا بعد تحسن المدخيل المالية للجزائر نتيجة ارتفاع الجباية النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، حيث تم اعتماد مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي استهدف بشكل أساسي اتباع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والبطالة. خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، بهدف رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي، حيث تم تخصيص 90% من الغلاف المالي نحو القطاعات المحركة للتشغيل، أما النسبة المتبقية خصصت لتفعيل سياسات التشغيل ومؤسساتها.

¹ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2009-2010، ص 47.

بعد ذلك يأتي برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي خصص له ما قيمته 3800 مليار دينار، وهو برنامج يهدف إلى استكمال إنجازات برنامج الإنعاش الاقتصادي وتطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني، رافق ذلك فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي التأثير الإيجابي على حجم العمالة، فعرفت معدلات البطالة انخفاضا بـ 15.06%¹.

سنة 2010 تم الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، امتد إلى غاية سنة 2014، خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار، خصص ما قيمته 350 مليار دينار لإنشاء مناصب شغل جديدة عن طريق مرافقة عملية الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، بالإضافة إلى تراتيب التشغيل المؤقت، وتم خلال هذه الفترة خلق 3 ملايين منصب عمل جديدة وتراجعت معدلات البطالة إلى 10%.

فيما يلي جدول يوضح طلبات العمل وعروض العمل المسلمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014:

الجدول رقم (2 - 2): طلبات العمل وعروض العمل المسلمة (2014- 2000):

السنة	طلبات العمل المتاحة	عروض العمل المسلمة	التوظيف المحقق	
			التوظيف الدائم	التوظيف المؤقت
2000	101520	24533	3014	19201
2001	99913	25662	3191	20505
2002	147914	31358	3647	23400
2003	234093	47057	6696	32509
2004	570736	73311	11689	45357
2005	505287	86067	11965	52136
2006	590784	132117	17627	79233
2007	749678	168950	19307	106334
2008	1176156	213194	21304	133968
2009	963016	235606	21286	149572
2010	1090693	234666	21988	176788
2011	1647047	253605	18580	193422
2012	1408117	287110	23007	239983
2013	1136477	349179	26627	341157
2014	1198088	400734	25202	373629

¹ بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.

من خلال الجدول نلاحظ وفرة فرص العمل أثناء فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خاصة بالنسبة لفئة الشباب، حيث كان الطلب على العمل في سنة 2004 يقدر بـ 570736 منصب شغل مع 73311 منصب عمل معروض بعدما كان عدد المناصب المعروضة في سنة 2001 لا يتجاوز 26000 منصب. وهذا التحسن في المناصب المعروضة راجع لسياسة التشغيل المعتمدة على فتح مناصب شغل جديدة في المؤسسات العمومية، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المناصب تبقى كحلول مؤقتة، وهي معرضة للزوال نتيجة ارتباطها بسياسة إنفاقية توسعية. أما في فترة تنفيذ مخطط دعم النمو الاقتصادي كانت هناك آثار إيجابية على مستوى سوق العمل الجزائري، حيث منذ انطلاق البرنامج سمح بتوفير 170858 منصب شغل في سنة 2009 منها 21286 منصب دائم و149572 منصب مؤقت، بعدما كانت المناصب المحققة في سنة 2005 تقدر بـ 64101 منصب معظمها مناصب مؤقتة تقدر بـ 52136، مع العلم أن طلبات العمل كانت في ارتفاع متزايد نتيجة للنمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في سنة 2009 والذي تجاوز 35 مليون نسمة. هذه الزيادة في عدد السكان كان لها أثر إيجابي في ارتفاع الفئة النشيطة لتصل إلى حدود 1054400، حيث استمرت البطالة في الانخفاض لتصل إلى معدل 10.2% سنة 2009 بسبب الارتفاع في عدد مناصب العمل المعروضة والمسلمة سواء من طرف القطاع العام أو الخاص.

استمر تحسن سوق العمل في الجزائر سواء من ناحية الطلب على العمل أو من ناحية عدد مناصب الشغل الممنوحة والمعروضة، وذلك خلال فترة تنفيذ مخطط التنمية الخماسي، بفضل النتيجة الإيجابية للسياسة الإنفاقية التوسعية على قطاع الشغل وسوق العمل الوطني، التي استطاعت تحقيق أهداف مقبولة في استحداث مناصب شغل جديدة وتقليص حدة البطالة. فقد كان عرض العمل في سنة 2010 يساوي 234666 منصب شغل حقق منها 198776 منصب، منها 176788 منصب مؤقت والباقي مناصب دائمة، مع العلم أن طلبات العمل في هذه السنة كانت مرتفعة جدا لتتجاوز سقف 01 مليون طالب للعمل بسبب الارتفاع الكبير في الفئة النشيطة التي تجاوزت 10 ملايين بنسبة 41.7% من مجموع السكان. حيث استمرت الزيادة في طلبات العمل لتصل إلى قيمة قدرها 1198088 طالب عمل وذلك في سنة 2014، ويرافق هذه الزيادة في طلبات العمل من طرف الأشخاص، عروض العمل المسلمة حيث ارتفعت قيمتها في سنة 2014 لتصل إلى 400734 منصب شغل معروض مع تسجيل عجز قدره 797354 منصب، حقق منها 366359 منصب من بينها 341157 منصب مؤقت و25202 منصب دائم. واستمرت هذه الزيادة في طلبات العمل وعروض العمل المسلمة خلال السنوات الأربعة التالية لتنفيذ مخطط التنمية الخماسي مع ملاحظة أن معظم المناصب كانت مناصب شغل مؤقتة وانخفاض في مناصب الشغل الدائمة، نتيجة سياسة التقشف التي طالت المؤسسات العمومية والخاصة، بالخصوص من ناحية التوظيف.

ب. البطالة في الجزائر:

من أبرز خصائص سوق العمل الجزائري انتشار ظاهره البطالة، نتيجة لاختلال التوازن بين حجم المناصب المعروضة ونمو الفئة النشيطة، بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة.

ويختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد، تعتبر الجزائر من أكثر الدول معاناة من شبح البطالة، فقد بذلت الكثير من الجهود في سبيل التخفيف من حدتها باستعمال برامج وأساليب خاصة التشغيل والتوظيف الاجتماعي التي تم الشروع في تطبيقها منذ السبعينات، إلا أن البطالة بقيت تشكل معدلات مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع الدول التي يشبه اقتصادها الاقتصاد الجزائري المبني على الربيع النفطي. يرتبط ارتفاع وانخفاض معدل البطالة في الجزائر بمتغيرات ديموغرافية كارتفاع النمو السكاني والذي يصاحبه ارتفاع في الفئة النشطة، التي يكون معظم أفرادها في حاجة إلى منصب عمل وبالتالي تظهر البطالة في صفوفهم عندما لا يتم توفير مناصب شغل لهم. كما توجد متغيرات اقتصادية تؤثر على البطالة في الجزائر كارتفاع وانخفاض أسعار النفط، حيث إن الصدمة النفطية التي تعرضت لها الجزائر سنة 1986 أدت إلى ارتفاع البطالة إلى أكثر من 21% في السنوات اللاحقة، ورغم كل ذلك إلا أن البطالة في الجزائر تعتبر مشكلة أكثر تعقيدا من كونها مشكلة مالية ترتبط بمدخيل الدولة أو مشكلة ديموغرافية ترتبط بالنمو السكاني، بل هي مشكلة ترتبط بتلك المعالجات التي تتسم بالتعقيد والضبابية في عملية التشغيل وتوفير مناصب جديدة. بالتالي تزداد حدة معاناة الشباب العاطل عن العمل وتستنزف أموال كبيرة دون فعالية بسبب عدم فاعلية سياسات التشغيل والتي تعتبر سياسات ظرفية وليست هيكلية.

عرف مسار معدل البطالة خلال السنوات ما بعد الاستقلال فقد حقق انخفاضا ملحوظا عقب الاستقلال ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الثورة الصناعية والثورة الزراعية المنتهجة والسياسة الاستثمارية المطبقة من قبل السلطات العمومية في تلك الفترة، ليعاود الارتفاع مع بداية سنوات الثمانينات¹ من أجل تحليل مسار البطالة في الجزائر نستعرض في الجدول التالي الذي يبرز كل من حجم البطالين ومعدل البطالة للفترة 1970 – 2014:

الجدول رقم (2 – 3): حجم البطالين ومعدل البطالة (1970-2014)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم البطالين بالألف	571	650	643	523	773	637	864	901	814	691
معدل البطالة	23.1	24.2	20.83	20	22.7	20.95	21.64	22	17.87	16.33
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
حجم البطالين بالألف	590	478	669	527	671	713	770	1037	1174	1011
معدل البطالة	14.19	13.99	16.3	13.29	16.5	16.9	18	20.1	21.8	18.1
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم البطالين	1707	1849	2032	2288	2489	3056	3170	3353	3468	3685

¹ مداح عبد الهادي، ستس حميد، جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 05، 2020، ص 104

بالآلف										
29.3	28	26.41	25.9	28.1	24.4	23.2	23	20.6	19.8	معدل البطالة
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1072	1170	1375	1241	1449	1671	2078	2132	2339	2510	حجم البطالين بالآلف
10.2	11.3	13.8	12.3	15.26	17.7	23.7	25.7	27.3	28.89	معدل البطالة
السنوات										
					2014	2013	2012	2011	2010	
					1150	1176	1253	1062	1076	حجم البطالين بالآلف
					10.6	9.8	11	10	10	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرات متفرقة: 42,43,44,45,46,47,48

نلاحظ من خلال الجدول أن عرف معدل البطالة تناقص و تراجع ملحوظ، حيث كان في سنة 1972 يقدر بـ 24.83% وتعتبر هذه النسبة هي أعلى نسبة في هذه المرحلة، ليتراجع هذا المعدل ويبلغ النسبة 16.9% سنة 1985، مع العلم بأن أدنى نسبة سجلها معدل البطالة كانت سنة 1983 حيث قدرت بـ 29.13%. أما عدد البطالين فقدّر سنة 1972 بـ 643 ألف بطال ليعرف هذا الرقم انخفاضا وارتفاعا ليسجل القيمة 527 ألف بطال سنة 1983، و الملاحظ في الأمر أن وتيرة التناقص بالنسبة لمعدل البطالة كانت أسرع في الثمان سنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى.

عرف سوق العمل في هذه السنوات الأولى تطورا كبيرا من ناحية توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، ويمكن ربط هذا التحسن إلى استرجاع الأنفاس بعد استقلال الحكومة الجزائرية وانتهاجها لأسلوب الاقتصاد الاشتراكي المخطط. بالإضافة إلى دعم الزراعة في إطار الثورة الزراعية بهدف إيقاف تدهور مكانة هذا القطاع في عملية التشغيل بسبب غلبة اليد العاملة الموسمية فيه على اليد العاملة الدائمة وخلوه شبه التام من اليد العاملة المؤهلة.

كما عملت الدولة الجزائرية على تحقيق التشغيل الكامل عن طريق التركيز على سياسة التصنيع وذلك على أساس الاستثمار العمومي المكثف المخصص لهيئة وتنفيذ المشروعات الصناعية بنحو 59.51% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار القطاع الصناعي وحده هو الكفيل بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات الأخرى وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي. كما أنه يتميز بكثافة عنصر العمل حيث خصصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاث

يمكن ربط البطالة في الفترة 1970- 1985 بتطور أسعار النفط بسبب ارتفاع أسعار هذا الأخيرة وصاحب ذلك انخفاض في معدلات البطالة، حيث في سنة 1974 كان سعر برميل النفط حوالي 12 دولار ويعود سبب هذا الارتفاع إلى حصر النفط العربي واندلاع الحرب الإيرانية العراقية مما ساعد على ارتفاع مداخيل

الدولة وارتفاع العائدات المالية لقطاع المحروقات، التي تم توجيهها نحو تمويل مشاريع اقتصادية كبرى ومتعددة كالصناعات الثقيلة بهدف خلق مناصب شغل والحد من معدلات البطالة.¹

عرفت معدلات البطالة ارتفاع ملحوظ وخطيرا بداية من سنة 1986 حيث قدر معدل البطالة بـ 18% ليعرف هذا المعدل تطور نحو الارتفاع ويصل إلى النسبة 23.2% سنة 1993 ثم النسبة 29.3% وذلك سنة 1999 وهي أكبر نسبة خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1999، وتمثل هذه النسبة ما يقارب 6.3 مليون عاطل عن العمل في هذه السنة، بعدما كان عدد العاطلين عن العمل يساوي 770 ألف بطلان وذلك سنة 1986، بنسبة نمو قدرها 367.53% وهي نسبة مرتفعة جدا (تضاعف عدد البطالين الكثر من أربعة مرات).

كما تعرض الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة إلى حالة كود اقتصادي شديد أثر على الوضعية الاقتصادية الجزائرية بكاملها خصوصا النمو الاقتصادي الذي عرف قيم سالبة، في هذه الفترة سعت الحكومة الجزائرية إلى محاولة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وظهرت بذلك عدة اختلالات على مستوى الاقتصاد حيث إن مستويات² البطالة قد عرفت نسب عالية، تعود الأسباب الرئيسية إلى ارتفاعها في هذه الفترة إلى الضائقة المالية أو قلة الموارد المالية التي مرت بها البلاد و الناجمة عن انخفاض أسعار النفط التي شهدت انهيار كبير عام 1986، وبالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية النفطية، فكان لا بد من تنفيذ برامج وسياسات اقتصادية جديدة مثل برنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي، حيث أخذت الدولة على عاتقها عبئا ثقيلا نتيجة عملية تأهيل القطاع العام ومسح ديونه، أين تجاوز مبلغ التطهير المالي 500 مليار دينار جزائري.

كنتيجة لهذا التحرير انهارت العديد من المؤسسات الإنتاجية وتم غلق العديد من المؤسسات العمومية، إما نتيجة لإعادة هيكلتها أو بسبب عدم وجود مصادر تمويل وبالتالي تم تسريح أكثر من 600 ألف عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994 و 1998.

كنتيجة حتمية لما سبق فإنه تم تسجيل تباطؤ محسوس في المجال الاستثماري، انخفاض في معدل النمو، ارتفاع المديونية الخارجية، انخفاض الإنتاج الصناعي وصاحب ذلك انخفاض حاد في خلق مناصب شغل في القطاع العمومي وبذلك دخلت الجزائر في مرحلة كساد، وقد تزامن هذا التحول مع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني أو العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات وما نتج عنها من نتائج سلبية انعكست على جميع الميادين ومنها سوق العمل بالدرجة الأولى.

مع بداية سنة 2000 والتي تعتبر بداية انفراج أزمة البطالة، وذلك نتيجة الانتعاش المذهل والنمو السريع الذي حققه الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة ودليل ذلك هو تراجع مستويات البطالة إلى نسب معقولة. فبعدها كانت في سنة 2000 تقدر نسبة البطالة بـ 28.89% وهو ما مثل 2.5 مليون عاطل، انخفض عدد البطالين إلى 1.4 مليون بطلان سنة 2005 مع نسبة بطالة قدرها 15.26% ليتسمر هذا التراجع المحسوس في معدلات

¹ ليندة كحل الراس، مرجع سبق ذكره، ص 35

² بلعربي عبد القادر، بونوة شعيب، تفتح الاقتصاد و سوق العمل في الجزائر، مجلة les cahiers du mecas جامعة تلمسان، العدد 03، أفريل

البطالة ويصل إلى النسبة 9.8% سنة 2013 وهي أدنى نسبة لمعدل البطالة منذ الاستقلال، حيث مثل هذه النسبة ما مجموعه 1176000 بطال، وبعد ذلك استقر معدل البطالة في حدود 10% خلال السنوات الأخيرة.

يعود سبب تراجع معدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد أواخر التسعينات، والتي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي، رافق ذلك تحسن في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت فيها مخططات عديدة مثل برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في السنوات 2000-2009 بحيث عرف معدل البطالة انخفاضا في هذه المدة، وهو ما مثل تراجع في عدد البطالين قدره 1438000 بطال، نتيجة تفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل بهدف توفير مناصب شغل جديدة. كما أن لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015 أثر في المحافظة على معدلات البطالة في حدود 10% في السنوات الأخيرة وهو ما يؤكد تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للشغل كقطاع الخدمات والتجارة. كما يمكن ربط تحسن معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى تسحن الوضعية المالية في الجزائر بسبب الارتفاع الكبير وغير المسبوق في أسعار النفط والتي كانت 54، 98، 112 دولار في المتوسط للسنوات 2005، 2008، 2011 على التوالي، مما ساعد الحكومة على انتهاج سياسة إنفاقية توسعية بهدف تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل، خاصة في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في جميع الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها. إضافة إلى ذلك عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الشراكة مع الشركات الأجنبية وتكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، خاصة دعم تشغيل الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور وغيره.¹

المطلب الثالث: تطور سوق العمل.

عرفت الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة ارتفاع عدد السكان المشتغلين بمعدل نمو قدر بـ 15.86%، ولمعرفة مدى تطور سوق العمل في الجزائر يقتضي دراسة توزيع القوى العاملة في الجزائر، بداية من تطور عدد السكان باعتباره عاملا مهما يتأثر به سوق العمل، والذي يشكل السقف العلوي الذي يحدد أعداد القوى العاملة وحجم قوة العمل، ويتكون مجموع السكان من القوة العاملة مضافا إليها السكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين. كما أن القوة العاملة هي الأخرى تشمل قوة عاملة مشغلة وأخرى عاطلة.

في الجدول التالي سنحاول تلخيص عدد السكان النشطين والمشتغلين في الفترة ما بين 2009 إلى 2018:

حيث:

السكان النشيطون: هم السكان المشتغلين فعلا زائد السكان الذين يبحثون عن عمل، أي تشمل هذه الفئة كل العاملين سواء المأجورين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص إضافة إلى الباحثين عن العمل أي البطالين.

¹ عبد اللطيف حمريط، مرجع سبق ذكره، ص 176

السكان المشتغلون: هم أولئك الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطا اقتصاديا ولديهم عمل، ويكون هذا العمل بمقابل مادي خلال فترة زمنية معينة تسمى فترة الاستقصاء.

الجدول رقم (2 - 4): عدد السكان النشطين والمشتغلين (2009-2018)

السنوات	عدد السكان الإجمالي في منتصف السنة بالألف	عدد السكان النشطين		عدد السكان المشتغلين	
		العدد	معدل النشاط	العدد	معدل النشاط
2009	35268	10544000	41.4	9472000	37.2
2010	35978	10812000	41.7	9737000	37.6
2011	36717	10661000	40.0	9599000	36.0
2012	37495	11423000	42.0	10170000	37.4
2013	38297	11964000	43.2	10788000	39.0
2014	39114	11716000	41.5	10566000	37.5
2015	39963	11932000	41.8	10594000	37.1
2016	40606	12093000	42.0	10895000	37.8
2017	41200	12298000	42.0	10858000	36.8
2018	42200	12463000	41.9	11001000	37.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السكان النشطين قد استقر ما بين 10 مليون و11 مليون خلا الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية، ما يفسر التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني، بتشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل.

إلا أن معدلات النشاط بقيت منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها، والمتمثلة في فتوة التركيب العمري لسكان الجزائر، أي النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة، أما بخصوص فئة السكان غير النشطين نتوقع على سبيل المثال ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم ومواصلته لكلا الجنسين، وتقلص عرض مناصب عمل جديدة لامتناس الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى ارتفاع نسبة كبار السن أي المتقاعدين.

لاحظنا كذلك ارتفاع تدريجي لعدد السكان المشتغلين حيث تراوح خلال فترة الدراسة بين 9 و11 مليون مشتغل، وهو عدد لا بأس به مقارنة مع السنوات الماضية، ألا أنه يبقى ضعيفا بالمقارنة مع البلدان المتطورة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معدل النشاط بقي ضئيلا جدا.

تقتضي دراسة تطور سوق العمل دراسة مختلف توزيعات القوى العاملة لأن تحليل توزيع وتطور القوى العاملة يساعد بشكل أفضل من معرفة خصائص السوق وإعداد البرامج الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في التقليل من معدلات البطالة، وتوزيع القوة العاملة في الجزائر وفق عدة تصنيفات وهي:

- ✓ توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية
- ✓ توزيع العمالة حسب العمر
- ✓ توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية
- ✓ توزيع العمالة حسب الجنس

أولاً: حسب قطاع النشاط الاقتصادي

الجدول رقم (2 - 5): توزيع العمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي (2009-2019)

قطاع التجارة		قطاع البناء والأشغال العمومية		القطاع الصناعي		القطاع الفلاحي		القطاع السنوات
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
54.14	5318	18.14	1718	12.61	1194	13.11	1242	2009
55.23	5377	19.37	1886	13.73	1337	11.67	1136	2010
58.37	5603	16.62	1595	14.24	1367	10.77	1034	2011
61.55	6260	16.35	1663	13.13	1335	8.97	912	2012
59.78	6449	16.6	1791	13.04	1407	10.58	1141	2013
60.8	6224	17.8	1826	12.6	1290	8.8	899	2014
61.6	6524	16.8	1776	13	1377	8.7	917	2015
61.04	6620	17.47	1895	13.51	1465	7.98	865	2016
59.09	6417	17.01	1847	13.75	1493	10.15	1102	2017
61.14	6726	16.13	1774	13.03	1434	9.70	1067	2018
60.8	6857	18.8	1890	12.8	1450	9.6	1083	2019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الجزائر بالأرقام: نشرات متفرقة 40، 47، 46، 45، 44، 42، 48، 49

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العمال في تطور مستمر على مستوى جميع القطاعات وبنسب متفاوتة

نلاحظ أن قطاع التجارة والخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم العمالة المشغلة، حيث يوظف أكثر من 50% من إجمالي اليد العاملة في هذا القطاع أي النصف، يضم هذا القطاع كل من النقل والمواصلات والتجارة والاتصالات والقطاع المالي. من خلال المعطيات والإحصائيات المذكورة في الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر لليد العاملة في هذا القطاع، حيث بلغت حوالي 5.3 مليون عامل في سنة 2010 لترتفع في سنة 2019 حيث بلغت 6.80 مليون عامل بنسبة 60.8%، أي بمعدل نمو قدر بـ 27.52% خلال التسع سنوات الأخيرة، وهي نسبة لا يستهان بها مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف القطاعات الأخرى، وضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري م كثرة الإدارة في الجزائر.

يليه قطاع البناء والأشغال العمومية التي تميز بتطور نسبة العمالة خلال فترة الدراسة، حيث انحصرت بين 16 و18% لتستقر عند هذه النسب، ويعود ذلك إلى نتائج تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وتعزيز النمو وما صاحبهما من مشاريع كبرى ساهمت في خلق مناصب شغل.

يأتي بعد ذلك القطاع الفلاحي الذي استحوذ على نسبة 11.67% من إجمالي اليد العاملة المقدرة بـ 11136000 عامل سنة 2010، ليبدأ في الانخفاض إلى غاية الوصول إلى نسبة 9.6% سنة 2019.

يظهر من خلال الإحصائيات أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الأخيرة من ناحية التوظيف، حيث نلاحظ أن نسب العمالة خلال فترة الدراسة انحصرت بين 12 و13% مع تسجيل نسبة 14.24% كأقصى حد سنة 2011، يرجع ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي وإعادة الهيكلة العضوية، بالإضافة إلى افتقار الجزائر للمهارات والتقنيات التي يطلبها القطاع الصناعي.

ثانيا: توزيع العمالة حسب العمر

لاحظنا سابقا من خلال دراسة التوزيع القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية وجود اختلالات في القوة العاملة الموزعة على مختلف القطاعات.

وباعتبار عامل السن أو العمر عنصرا مهما من أجل الحصول على منصب عمل، أوجب التطرق إلى توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب فئة العمر من أجل التعرف على الفئة المسيطرة، والتي تملك أكبر نسبة في مناصب الشغل بالاعتماد على تقسيم الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (2 - 6): توزيع العمالة حسب العمر (2009-2019)

فئات السنوات	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	60-55	فوق 60 سنة		
											العدد	%
2009	414	1317	1673	1355	1169	1116	995	709	473	251	العدد	
	4.37	13.90	17.66	14.31	12.34	11.78	10.50	7.49	4.99	2.65	%	
2010	383	1311	1694	1438	1211	1124	1060	728	513	274	العدد	
	3.93	13.47	17.40	14.77	12.44	11.54	10.89	7.48	5.27	2.81	%	
2011	304	1207	1696	1453	1235	1113	1085	740	519	247	العدد	
	3.17	12.57	17.67	15.14	12.87	11.59	11.30	7.71	5.41	2.57	%	
2012	279	1135	1770	1695	1309	1225	1144	195	539	284	العدد	
	2.74	11.15	17.40	16.66	12.86	12.04	11.24	7.81	5.30	2.79	%	
2013	301	1220	1973	1771	1371	1340	1096	872	543	302	العدد	
	2.79	11.31	18.29	16.41	12.71	12.42	10.16	8.08	5.03	2.80	%	
2014	265	1153	1748	1698	1350	1240	1096	855	546	2888	العدد	
	2.59	11.26	17.07	16.58	13.18	12.11	10.70	8.35	5.33	2.81	%	
2015	216	1002	1725	1805	1554	1320	1169	964	522	317	العدد	
	2.04	9.46	16.28	17.04	14.67	12.46	11.03	9.10	4.93	2.99	%	
2016	223	1010	1794	1847	1643	1387	1185	954	507	295	العدد	
	2.06	9.31	16.54	17.03	15.15	12.79	10.93	8.80	4.67	2.72	%	
2017	272	1067	1732	1872	1562	1329	1193	935	533	363	العدد	
	2.51	9.83	15.95	17.24	14.39	12.24	10.99	8.61	4.91	3.34	%	
2018	262	962	1703	1850	1692	1416	1204	952	599	361	العدد	
	2.38	8.74	15.48	16.82	15.38	12.87	10.94	8.65	5.44	3.28	%	
2019	253	945	1715	1870	1741	1474	1302	976	649	356	العدد	
	2.24	8.38	15.20	16.58	15.43	13.07	11.54	8.65	5.75	3.16	%	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الجزائر بالأرقام: نشرات متفرقة 40، 47، 46، 45، 44، 42، 48، 49

من القراءة الأولية لأرقام الجدول نلاحظ أن الفئة المسيطرة على سوق العمل في الجزائر هي فئة الشباب، أي من السن 25 إلى 29 سنة حيث سجلت أعلى نسب التشغيل خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتشغيل الشباب، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2013 بما يقارب 19%، تليها فئة ما بين 30 إلى 34 سنة التي تعتبر كذلك من فئة الشباب بنسبة تراوحت بين 14 و16%، بينما نلاحظ أن الفئة الأقل استحوذوا على

مناصب الشغل هي الفئة التي تضم كبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة، حيث لم تتعدى نسبة توظيفهم 4% خلال فترة الدراسة.

بالإضافة إلى كبار السن نلاحظ أن فئة المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 سنة أيضا انحصرت نسبة توظيفهم بين 2 و4% نظرا لنقص الخبرة عند هؤلاء في ميدان الشغل، وعدم استكمال هذه الفئة لمسارها الدراسي، ومحاربة الحكومة لظاهرة تشغيل القصر.

انطلاقا من سنة 2015 نلاحظ تراجع الفئة العمرية من 25 إلى 29 سنة، حيث سجلت سنة 2015 نسبة 16,28% وصولا إلى 15,20% سنة 2019، في المقابل احتلت الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة ليبقى معدل التشغيل حسب الفئة العمرية مقتصرًا على فئة الشباب سواء من 25 إلى 29 سنة أو من 30 إلى 39 سنة بمجموع معدل في حدود 55%.

بالنسبة للفئات الأخرى ما بين 40 سنة و49 سنة نلاحظ استقرار نسبة العمالة طول فترة الدراسة نظرا لخبرة هذه الفئة وحاجة المؤسسات لها، أما بالنسبة للفئة التي تتراوح أعمارهم من 50 سنة فما فوق فهي منخفضة نوعا ما وذلك غالبا بسبب إحالتهم للتقاعد.

ثالثا: توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية

تبرز دراسة القوة العاملة حسب المنطقة الجغرافية مدى توازن السوق العمل نظرا للأثر الكبير لذي يحدثه العامل الجغرافي في توزيع العمالة وتركزها.

ويمكن تقسيم هذا العامل إلى مجموعتين: مجموعة الوسط الحضري، ومجموعة الوسط الريفي، ويمكننا بذلك معرفة أكبر تركيز للعمال من حيث المنطقة.

الجدول رقم (2-7): توزيع العمالة حسب المنطقة الجغرافية (2009-2017)

السنوات	المناطق الجغرافية		
	الوسط الحضري	النسبة %	الوسط الريفي
2009	6627	69.96	2845
2010	6361	65.33	3375
2011	6297	65.60	3302
2012	6868	67.53	3303
2013	7253	67.23	3536
2014	7041	66.64	3524
2015	7203	67.99	3391
2016	7321	67.50	3525
2017	7129	65.66	3729

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الجزائر بالأرقام: نشرات متفرقة 40، 47، 46، 45، 44، 42، 48، 49

حظيت مجموعة الوسط الحضري بأكبر نسبة تشغيل بالمقارنة مع الوسط الريفي بمتوسط بلغ 65% مقابل 35% في الوسط الريفي، ويعود ذلك إلى التزوج الريفي نحو المدن بسبب عدم توفر المرافق العامة المهمة وتركز أغلب المشاريع الكبيرة التي توفر أكبر عدد لمناصب الشغل في المدن. أدى هذا التفاوت في توزيع اليد العاملة بين الريف والمدينة إلى سوء توزيع الدخل بين المنطقتين وهدر الموارد البشرية والاقتصادية بصفة عامة.

رابعاً: توزيع القوى العاملة حسب الجنس

يهدف معرفة الفئة الأكثر انتشاراً في سوق العمل الجزائرية يتم دراسته من ناحية الجنس، حيث يساعد هذا المعيار في معرفة الفئة الأكثر عمالة والفئة المهمشة.

الجدول رقم (2-8): توزيع العمالة حسب الجنس (2009-2019)

السنوات	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %
2009	8025	84.72	1447	15.28
2010	8262	84.86	1474	15.14
2011	8038	84.13	1516	15.87
2012	8393	82.52	1778	17.48
2013	8885	82.35	1904	17.65
2014	8517	83.18	1722	16.82
2015	8660	81.74	1934	18.26
2016	8933	82.37	1912	17.63
2017	8893	81.90	1965	18.10
2018	9040	82.17	1961	17.83
2019	9219	81.72	2062	18.28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الجزائر بالأرقام: نشرات متفرقة 40، 47، 46، 45، 44، 42، 48، 49

انطلاقاً من الجدول نلاحظ انخفاض نسبة مشاركة الإناث في العمل مقارنة بالذكور رغم تطور المجتمع الجزائري، حيث سجلت سنة 2015 أكبر نسبة تشغيل للإناث طول فترة الدراسة في حين سجل الذكور نسبة 84% كأقصى حد سنة 2010، وبقيت النسبة في استقرار طول فترة الدراسة مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسب توظيف النساء إلا أنها بقيت ضعيفة مقارنة بالرجال، ويعود ذلك لعدة أسباب لعل من أهمها هي المعتقدات والعادات والتقاليد التي تشكل عائقاً أمام ولوج المرأة لسوق العمل.

من خلال دراستنا لتطور وتوزيع العمالة المشتغلة نرى أنه يوجد اختلال وعدم توازن في توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر. فحسب القطاعات وجدنا أن قطاع الإدارة والخدمات يستحوذ على أكبر نسبة من اليد العاملة عكس باقي القطاعات الأخرى مع العلم بأنه قطاع غير منتج. كما أن معظم مناصب الشغل المتوفرة هي مناصب شغل غير دائمة ويتمركز معظمها في مناطق الحضر والمدن بسبب توفرها على نسيج صناعي كبير ساهم في تفوق القطاع الخاص على القطاع العام في التوظيف، وهذا له أثر سلبي على التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية. كما أن معظم اليد العاملة هي من صنف الرجال مع العلم بأنه هناك توقعات في تحسن نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل والعمل خلال السنوات القادمة، حيث إن الجزائر تزخر بطاقة شبابية هائلة وجب الاستفادة منها وتوفير مناصب لها في سوق الشغل.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بتقديم قراءة وصفية لسوق الشغل الجزائري، بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، حيث أن أول شيء لاحظناه هو صعوبة تحليل مؤشرات سوق العمل بصفة دقيقة وذلك بسبب غياب بعض المعطيات البيانية والسلاسل الزمنية الخاصة بمؤشرات هذا السوق، وهذا يؤدي إلى ظهور خلل في التحليل والتفسير.

وكنتيجة عامة من تحليل سوق العمل الجزائري فإنه يمكننا القول بأن هذا الأخير قد شهد خلال الفترة 2009-2019 اختلالات مستمرة بدرجات متفاوتة وذلك بسبب بنية وهيكّل سوق العمل الجزائري.

سجل سوق العمل في الجزائر في الثمانينات اضطرابا شديدا، فانخفضت فيه مستويات التشغيل وصاحبها ارتفاع قياسي في معدلات البطالة، وصاحب ذلك تدهور اقتصادي رهيب نتيجة ضعف المداخيل والإيرادات لعدة أسباب أهمها انخفاض أسعار النفط والأزمة الأمنية سنوات التسعينات. كما رافق ذلك ارتفاع في المديونية الخارجية وضعف في حجم الاستثمارات، ثم بدأت الحكومات المتعاقبة بتطبيق عدة برامج اقتصادية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج تعزيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر. بهدف إعادة التوازن في الاقتصاد الجزائري فتحسنت مستويات النمو الاقتصادي، وازدادت نسبة الاستثمارات ورافق ذلك سياسية إنفاقية توسعية حيث ساهمت هذه الأخيرة في بناء وتحديث البنى التحتية، كل ذلك انعكس بالإيجاب على سوق العمل فتحسنت مستويات التشغيل.

بالنسبة لواقع البطالة في الجزائر فإنه يلاحظ أن نسبها تركز في الوسط الحضري أكثر من الريفي، مع تميزها بطول مدتها، كما تتميز خصائص البطالة في الجزائر بأنها تمس الفئة التي يكون لها مستوى تأهيلي أو تعليمي ضعيف، إلا أنها في السنوات الأخيرة أصبحت تمس أصحاب الشهادات العليا مما يدل على وجود خلل بين أنظمة التعليم وسوق الشغل.

أما بالنسبة لتطور سوق العمل خلال هذه الفترة فإننا نلاحظ اختلال واضح، وذلك راجع لارتفاع النمو الديموغرافي ومنه ارتفاع في الفئة النشطة في الجزائر، ورافق ذلك ارتفاع في عدد الأفراد الداخلين لسوق العمل أول مرة بسبب ازدياد عدد المتخرجين الجدد سواء من الجامعات أو مراكز التكوين. كما أن ازدياد نسب دخول المرأة لسوق الشغل ساهم في تطور الفجوة بين عروض العمل المسلمة من طرف المؤسسات وطلبات العمل من طرف الأفراد، إضافة إلى ذلك فإن معظم مناصب العمل المعروضة والمسلمة من طرف المؤسسات تتميز بكثافة مناصب العمل المؤقتة (76% من مجموع المناصب المحققة)، على مناصب العمل الدائمة (24% من مجموع المناصب المحققة). أما بالنسبة للفئة المشتغلة في الجزائر فإنه يلاحظ ارتفاع في نسبة التشغيل على المستوى الوطني ولكن بوتيرة ضعيفة نوعا ما، حيث تغطي فئة الشباب التي لا تتعدى 40 سنة على العمالة الجزائرية، مع تميزها بكونها عمالة ذكورية أكثر منها تمس فئة الإناث. تركز النسبة الأكبر من هذه اليد العاملة في المناطق الحضرية بدل المناطق الريفية، علما أنه أكثر من نصف حجم اليد العاملة الكلية تعمل في قطاعات غير إنتاجية (الإدارة والخدمات)، في حين تنخفض نسبتها في القطاعات الإنتاجية (الصناعة والفلاحة).

الفصل الثالث:

دراسة أثر السياسة النقدية

على سوق العمل في الجزائر

تمهيد

إن عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي وانخفاضه، وكذا انخفاض معدلات التشغيل وزيادة معدلات البطالة في اقتصاديات الدول المختلفة يمثل إشكالا كبيرا يواجهها ويؤثر على استقرارها ويحمل آثارا خطيرة خاصة على توازناتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحاول حكومات الدول علاج هذه الاختلالات من خلال تبني مجموعة أدوات للسياسات الاقتصادية المختلفة ومنها السياسة النقدية كمنهج.

بعدما تعرفنا في الفصل الأول والثاني على مختلف الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة بداية بالسياسة النقدية بمفهومها وأنواعها مع التعرف على مختلف أدواتها والأدوات المتبعة في الجزائر والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الأدوات، إلى جانب عرضنا لمختلف المفاهيم حول سوق العمل على أنه المكان الذي يلتقي فيه طالبوا وعارضوا العمل والتطرق للمؤشرات التي يبني عليه من تشغيل، عمالة، بطالة وأجور، التي تعتبر المحرك الأساسي لسوق العمل والاقتصاد ككل، كما تطرقنا بشكل خاص لتحليل سوق العمل في الجزائر.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل مدى تأثير السياسة النقدية التي تتبعها الجزائر في سوق العمل الجزائري، من خلال تحليل أثر الأدوات سالفه الذكر على البطالة والتشغيل في الجزائر، باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكذا قياس أثر نمو الكتلة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر وفق نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترة تأخير ARDL.

المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

المقصود بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير على التحكم بعرض النقد و أدواته بما يتفق و الأهداف المطلوبة، و إدارة عرض النقد و التأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة و المؤثرة على الادخار و الاستثمار، و تحديد الطلب الكلي و الدخل القومي، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية التوفيق أو استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات، و ترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية و النقدية غير المرغوب فيها. (أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري)

أولاً: تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة النقدية، و يكمن هذا الهدف في تحقيق معدلات نمو حقيقية موجبة، و قد حقق الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الأخيرة معدلات نمو موجبة لكنها في ميل ذو اتجاه تنازلي إلا انه يبقى الأفضل مقارنة بمعدلات النمو المسجلة في دول الشرق الأوسط و بلدان شمال إفريقيا على الرغم من العجز الكبير المسجل في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الإيرادات الصادرة من المحروقات ليبقى في اتجاه تنازلي بسبب التراجع القوي لتوتيرة توسع قطاع المحروقات من حيث القيمة وبلغ معدل النمو خارج المحروقات نسبة 3% و كان ذلك نتيجة الأداء الجيد الذي عرفه القطاع الفلاحي بفضل تحسن الظروف المناخية المواتية إلا أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لم يبلغ المستوى المطلوب.

ما يمكن استنتاجه حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر هو أن السياسة المتبعة في الجزائر لم تعط أية نتيجة فيما يتعلق بزيادة معدلات النمو و ذلك لانعدام العلاقة بين المعروض النقدي و معدلات النمو الاقتصادي، أي أن كمية حجم المعروض النقدي ليس له أي تأثير على معدلات النمو الاقتصادي ذلك لأن الاقتصاد الجزائري يبقى مرتبطا بمدى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية مما يطرح مشكلة حول مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر نظرا لزيادة تبعية البلد للمصادر من المحروقات.¹

ثانياً: استقرار الأسعار (مكافحة التضخم)

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال سنوات 2000 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم و تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.

¹ إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة،

إضافة إلى ذلك تعطي الأحكام التشريعية لأوت 2010 الأمر رقم 04/10 المعدل والمتمم للأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية وبشكل هذا إصلاحا هاما لأطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

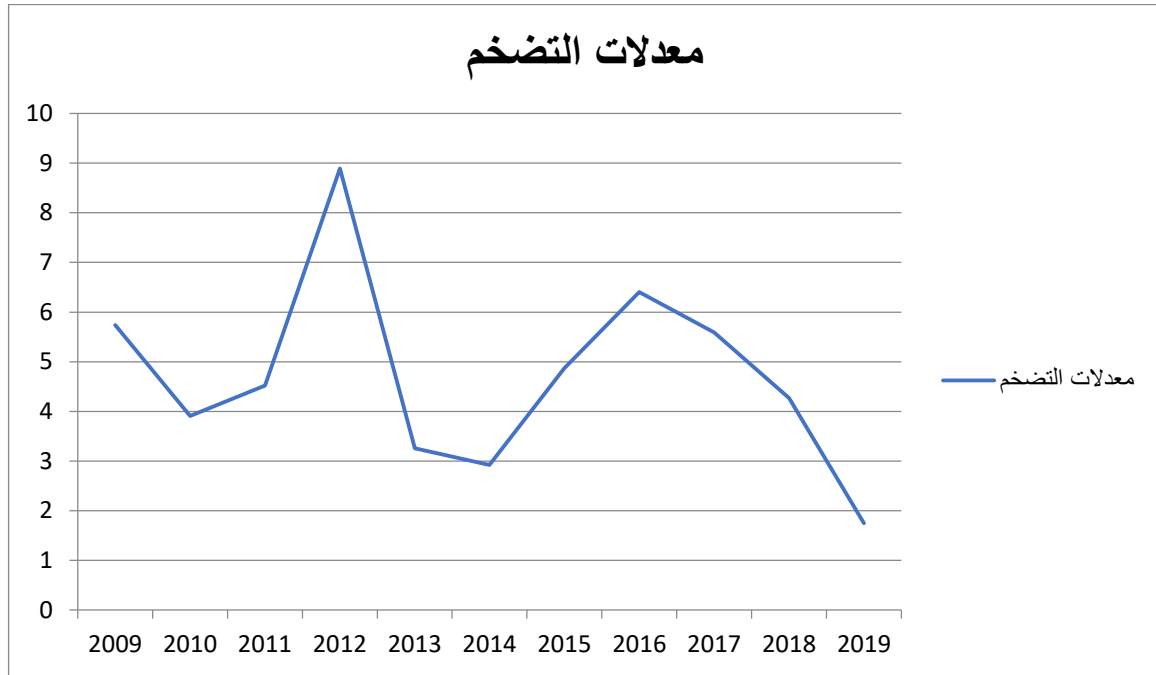
حيث تنص المادة 35 من هذا القانون على ما يلي:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

لهذا الغرض فإن بنك الجزائر يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج، وضبط لسوق الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته.

بناء على الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض.¹

الشكل رقم (3-1): معدلات التضخم (2009-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

¹ خشي صادق، لعيدات حمزة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2020-2021، ص 60

من خلال الشكل أن معدل التضخم سجل أعلى نسبة سنة 2012 بلغت ما يقارب 9%، و يرجع ذلك إلى التوسع النقدي الذي عرفته ميزانية الحكومة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، كما سجل في سنة 2009 نسبة 5,74%، وهو معدل كبير مقارنة بالمعدل المستهدف المقدر بـ3%، ويرجع ذلك لارتفاع معدل التضخم المستورد، ثم تدخلت الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار لينخفض سنة 2011 إلى 4.52%، وبقي معدل التضخم بين التراجع والارتفاع، إلا أنه ظل عند مستويات مقبولة إلى أن بلغ سنة 2019 نسبه 1.75%، وهذا يرجع إلى الاستمرار في الانخفاض المسجل في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة من جهة ومن جهة أخرى سجلت أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى كبير انخفاضا قويا وفي ميل تنازلي.

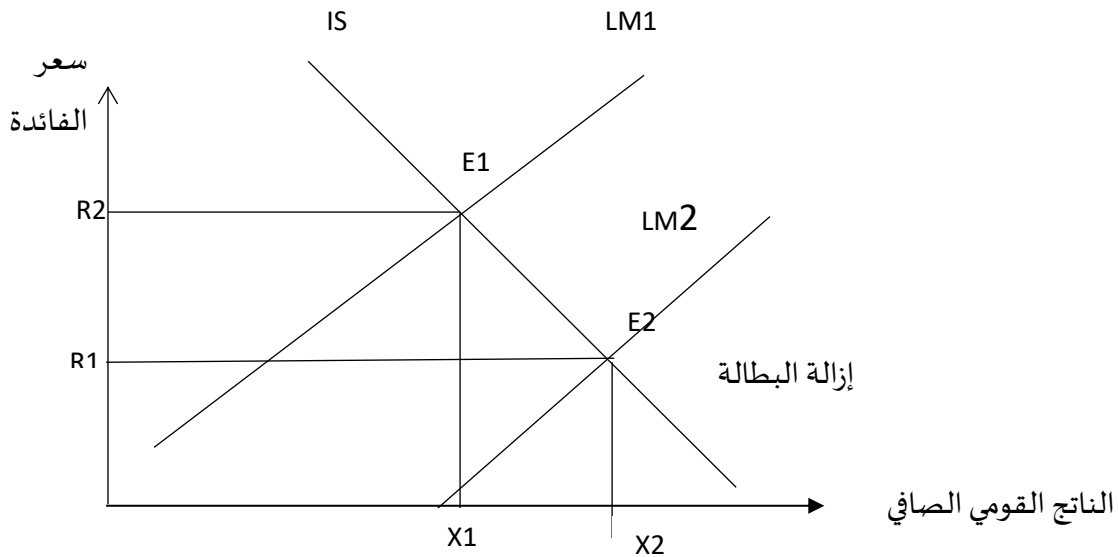
وبذلك حققت السياسة النقدية خلال السنوات الأخيرة هدفها النهائي مما يدل على فاعليتها في استهداف التضخم.

ثالثا: فعالية السياسة النقدية في التشغيل والبطالة.

تعمل السياسة النقدية من خلال قيام البنك المركزي بإحداث تغييرات في مستوى عرض النقود لتنفيذ سياسة نقدية توسعية في أوقات انخفاض مستوى الإنتاج عن مستوى التشغيل الكامل، وارتفاع معدل البطالة عن مستوياتها المقبولة اقتصاديا واجتماعيا، ففي حال وجود مشكلة بطالة، هنا الاقتصاد كان يعمل بأقل من طاقته الإنتاجية، وبالتالي كان مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. وهنا يمكن التعامل مع هذه الفجوة الانكماشية عن طريق اللجوء إلى سياسة نقدية توسعية، تزيد من عرض النقود في الاقتصاد وتخفف من سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وإحداث زيادة في التشغيل ورفع مستويات الإنتاج والدخل. (أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري)

من أكثر النماذج واقعية لتوضيح أثر السياسة النقدية على الاقتصاد والبطالة نموذج IS_LM كما يلي:

الشكل رقم (2-3): أثر السياسة النقدية على الاقتصاد و البطالة



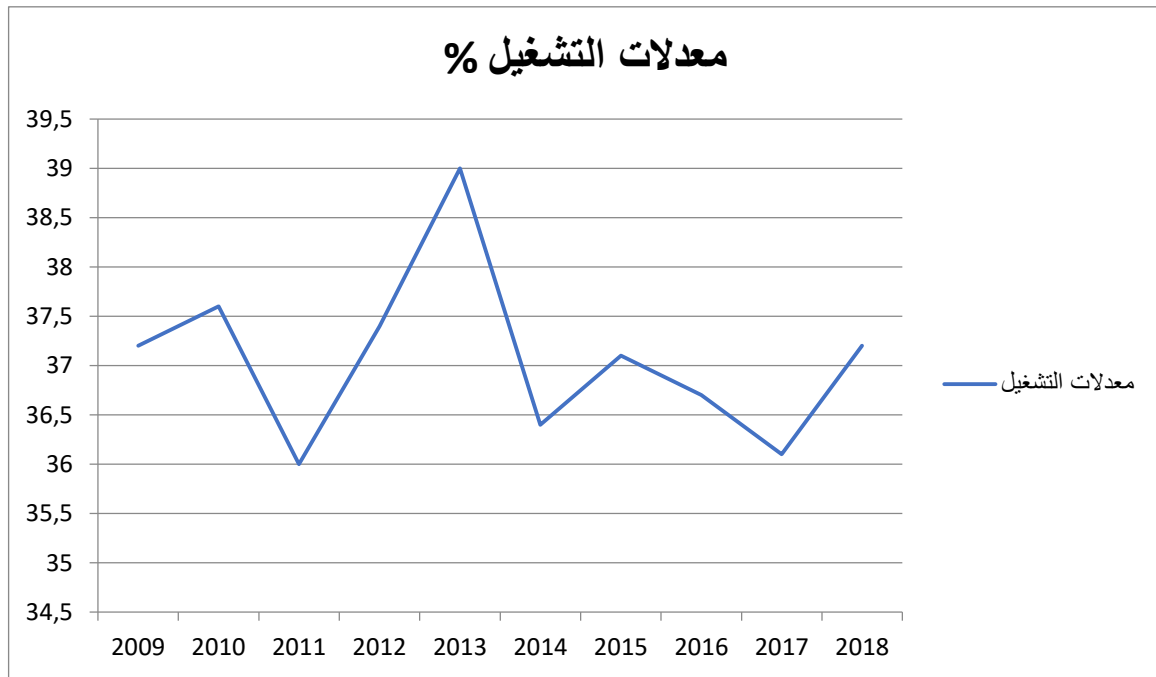
المصدر: علي عبد إلهاب نجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانوني، 2014، ص 297

بالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد كان يعمل في البداية عند النقطة ((E1 أي نقطة تقاطع منحنى IS مع LM عند هذه النقطة، يكون مستوى سعر الفائدة (R0) ومستوى الدخل (X).

فيزيادة عرض النقد التي يقوم بها الجهاز المصرفي نتيجة شراء السندات من السوق إنما يترتب عليه انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من (LM1) إلى (LM2) وتبعاً لذلك تنتقل نقطة التوازن من (E1) إلى (E2) عند مستوى أقل لسعر الفائدة (R1) ومستوى أعلى للدخل (X1)، نتيجة لتلك الزيادة فإن هذا سيدفع بالمستثمرين للاقتراض بتكلفة أقل مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي الناتج القومي، ومنه زيادة التشغيل الذي يساهم في القضاء على البطالة.

يمثل هدف التشغيل أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس بشكل سلبي على هدف التشغيل مما يدفع بالسياسة النقدية إلى الانتكاس الذي يظهر من خلال زيادة معدلات البطالة، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المشكلة لابد عليها أن تخلق مناصب شغل جديدة في حدود 250 و300 ألف منصب سنوياً للحفاظ على مستويات منخفضة من البطالة.

الشكل رقم (3-3): معدلات التشغيل في الجزائر (2009 – 2018):



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 عرفت نسبة التشغيل تزايداً محسوساً مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك تزامناً مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما خلال السنوات الأخيرة عرف معدل التشغيل تراجعاً طفيفاً بسبب الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة في تجميد التوظيف مؤقتاً وذلك نتيجة لتراجع أسعار المحروقات.

نلاحظ كذلك من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترة اللاحقة لـ 2015 شهدت معدلات التشغيل انخفاضا محسوسا بسبب الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة في تجميد التوظيف مؤقتا.

وعليه يمكن القول بأن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في زيادة مستويات التشغيل بسبب توجهاتها الانكماشية، حيث كانت تهدف لامتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو وزيادة التشغيل بتوفير مناصب شغل جديدة.

المطلب الثاني: آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة.

يرتبط تحسن مستوى التشغيل بانخفاض معدلات البطالة حيث تؤثر السياسة النقدية على البطالة من خلال معدل النمو الاقتصادي، فزيادة معدل النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى زيادة الاستثمار وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة ومنه انخفاض مستويات البطالة.

لبلوغ الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية يستوجب اتباع آليات معينة لتمكين من التأثير على المتغيرات الضرورية من بينها بلوغ التشغيل الكامل وتخفيض معدلات البطالة إلى ما يقارب 4% كحد أقصى.

أولا: أثر سعر الفائدة على معدل البطالة

يعد سعر الفائدة من أهم الآليات التي تتبعها السياسة النقدية في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، باعتباره من محددات الاستثمار حيث يتحكم في حجم الاستثمارات والمناصب التي يمكن خلقها، فيؤثر بصفة مباشرة على معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. ومن أجل معالجة هذا الأخير ترجع السلطة النقدية إلى اتباع سياسة نقدية توسعية الهدف منها زيادة العرض النقدي ما ينجر عنه انخفاض في معدلات الفائدة مما يشجع على زيادة حجم الاستثمار ليؤثر ذلك بشكل إيجابي على حجم الإنتاج الذي يساهم بدوره في زيادة مستويات التشغيل ومنه تخفيض حجم البطالة.¹

فيما يلي جدول يوضح تغير أسعار الفائدة وأثرها على حجم البطالة للفترة 2009-2020

¹ طيايية حياة، مشقق أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 45

الجدول رقم (3-9): معدلات الفائجة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (2009-2019)

السنة	معدل الفائجة %	معدل البطالة %
2009	8	10.2
2010	8	10
2011	8	10
2012	8	11
2013	8	9.8
2014	8	10.6
2015	8	11.2
2016	8	10.5
2017	8	11.7
2018	8	11.7
2019	8	11.4

المصدر: البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR>

يتضح من خلال الجدول ثبات معدلات الفائجة عند 08%، ومعدلات البطالة عرفت استقرارا بين 09 و11%، وبما أن معدلات الفائجة بقيت منخفضة كان يجدر أن يؤثر ذلك على حجم الاستثمار مما يساهم في خفض معدلات البطالة، إلا أن الملاحظ أنه لم تؤثر في ذلك ويظهر ذلك من خلال معدلات البطالة التي بقيت مرتفعة بين 10 و11%.

وهنا يمكن القول بأن السياسة النقدية في الجزائر لا تؤثر على مستويات البطالة من خلال معدلات الفائجة.

ثانيا: أثر سياسة الاحتياطي الإجباري

يستعمل الاحتياطي الإجباري في التحكم في معدلات البطالة بصفة غير مباشرة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي باستخدام هذه السياسة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري لدى البنوك التجارية مما يساهم في انخفاض معدلات الفائجة، وبذلك يلجأ المستثمرين إلى الاقتراض أكثر مما ينعكس بشكل إيجابي على حجم الإنتاج وبالتالي زيادة نسبة التشغيل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة، كما تعتبر هذه الآلية من أفضل آليات السياسة النقدية وأكثرها فعالية للدول النامية لما لها من تأثير المباشر على المعروض النقدي.¹

ويمكن توضيح أثر تغير معدلات الاحتياطي الإجباري على معدلات البطالة للفترة 2009-2020 من خلال الجدول التالي:

¹ سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل و التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، ص 96

الجدول رقم (3-10): معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (2009-2019)

السنة	معدل الاحتياطي الإجباري %	معدل البطالة %
2009	8	10.2
2010	9	10
2011	9	10
2012	11	11
2013	12	9.8
2014	12	10.6
2015	12	11.2
2016	9	10.5
2017	9	11.7
2018	10	11.7
2019	10	11.4

المصدر: بنك الجزائر

الديوان الوطني للإحصائيات (تقارير مختلفة)

يظهر من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الإجباري شهد خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا نظرا لتوجه السياسة النقدية نحو محاربة التضخم، ليعود معدل الاحتياطي الإجباري إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2016 حيث بلغ نبة 4% سنة 2017 ، وهذا راجع إلى حالة السيولة الكبيرة التي عرفت المنظومة البنكية وتدخل السلطة النقدية بهدف امتصاص السيول الزائدة للبنوك في السنوات الأخيرة، شهد معدل الاحتياطي الإجباري ارتفاعا مرة أخرى خلال السنتين الأخيرتين ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع في السيولة المصرفية، في المقابل نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت استقرارا في معدلاتها بين 10 و 11% مما يعني أن معدل الاحتياطي الإجباري لم يكن له أي أثر في تخفيض حجم البطالة سواء بارتفاعه أو انخفاضه وذلك نظرا لتوجه السلطة النقدية نحو تخفيض معدل التضخم.

ثالثا: أثر معدل إعادة الخصم

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة كوسيلة غير مباشرة للحد من البطالة وذلك عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم باتباع سياسة نقدية توسعية فيؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة القروض التي يمكن للبنوك التجارية الحصول عليها من البنك المركزي ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة تمويلها للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من الأوراق التجارية والسندات المتمثلة في القروض إلى نقود قانونية لتزيد بذلك إمكانيات البنوك في خلق النقود والودائع ومن زيادة حجم الائتمان نتيجة لذلك تقوم البنوك التجارية بتخفيض معدلات الفائدة الممنوحة للعملاء عن طريق تخفيض سعر الخصم مما يحفز على الاستثمار

والطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج مما ينعكس بشكل إيجابي على رفع مستويات التشغيل ومنه تخفيض معدلات البطالة.

يمكن توضيح أثر معدل إعادة الخصم على حجم البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): معدلات إعادة الخصم ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (2009-2020)

السنة	معدل إعادة الخصم %	معدل البطالة %
2009	4	10.2
2010	4	10
2011	4	10
2012	4	11
2013	4	9.8
2014	4	10.6
2015	4	11.2
2016	3.5	10.5
2017	3.75	11.7
2018	3.75	11.7
2019	3.75	11.7
2020	-	11.4

المصدر: بنك الجزائر

الديوان الوطني للإحصائيات (تقارير مختلفة)

يتضح من خلال الجدول ثبات نسبة معدل إعادة الخصم عند نسبة قدرت بـ 4% خلال الفترة الأولى من 2009 إلى 2016 وذلك يعود للحالة المالية الجيدة على مستوى بنك الجزائر، و استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 3.5% حيث شهدت الفترة الأخيرة إعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم للسندات الخاصة والعمومية وخفض معدلاتها وبقي هذا المعدل ثابتا بنسبه 3.75% ويعد هذا مؤشرا جيدا حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، في حين لاحظنا أن معدلات البطالة لم تنخفض خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2013 أين قدرت بـ 9.8% إلا أنه لا يمكن ربط هذا بانخفاض معدل إعادة الخصم، وعليه يمكن القول أن تخفيض معدل إعادة الخصم لا يؤثر في معدل البطالة.

رابعا: أثر تطور الكتلة النقدية على البطالة

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر وتسيي السلطة النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض دوما في حسن التحكم فيما يلائم تطور ونمو النشاط

الاقتصادي، حيث أن الإفراط في إصدار النقد دون مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطني.

تعرف الكتلة النقدية أنها كمية النقود المتوافر في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، وهي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

وتعرف أيضا بأنها كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا، هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات.

الجزائر كغيرها من الدول تحاول دائماً التحكم في حجم وسرعة دوران الكتلة النقدية، سعياً منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تعتبر من أهم الوسائل للتحكم في السير الحسن للسياسة النقدية.¹

حيث حدد المجلس معدلات نمو الكتلة النقدية (M2) في مستوى يتراوح ما بين 9% و11%، ومعدل القروض للاقتصاد ضمن مجال يتراوح بين 14.5% و16.5%، حيث تميزت فترة ما بين سنة 2011 و2013 بانخفاض واضح للعجز الكلي بعمليات الخزينة العمومية، نظراً لنفقات الميزانية الجارية.²

عند زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الأسعار، ومن ثم انخفاض في أسعار الفائدة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم الطلب الكلي، وهذا ما يساهم في زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، وهو ما ينتج عنه زيادة الطلب على القوى العاملة، مما يزيد من حجم التشغيل وتخفيض حجم البطالة ومعدلاتها، ويحدث العكس عند اتباع السلطات لسياسة نقدية انكماشية.³

سنحاول معرفة ما إذا كان لتغير حجم الكتلة النقدية في الجزائر أثر على معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): حجم الكتلة النقدية ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة (2009-2019)

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدلات البطالة %
2009	7173.1	10.2
2010	8162.8	10
2011	9929.2	10
2012	11105.1	11
2013	11941.5	9.8
2014	13687	10.6

¹ نش آية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 172

³ طيايبي حياة، مشقق أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 51.

11.2	13704.5	2015
10.5	13816.3	2016
11.7	14974.6	2017
11.7	16636.7	2018
11.7	16510.7	2019

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول خلال فترة الدراسة ارتفاع مستمر في العرض النقدي حيث بلغ 16000 سنة 2019، في المقابل نلاحظ استقرار معدلات البطالة بين 10 و11% إلى غاية سنة 2019، وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن زيادة المعروض النقدي في الجزائر لا يؤثر على تقليص حجم البطالة.

خامسا: التطبيق القياسي لأثر الكتلة النقدية على البطالة في الجزائر.

● توصيف النموذج المقدر:

يعد النموذج القياسي أحد طرق تحليل وتفسير أي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي تضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المختلفة. إن الهدف الأساسي من صياغة النماذج القياسية هو تحليل صحة فرضيات النظرية الاقتصادية واختبارها. ولتفسير العلاقة بين البطالة (المتغير التابع) والكتلة النقدية بمفهومها الواسع (المتغير المستقل)، فلا بد من قياس أثر تغير عرض النقود في معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري باستخدام التكامل المشترك في إطار نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير (ARDL).

قياس أثر الكتلة النقدية على البطالة يعني آليا استخدام العلاقة التالية في التقدير:

$$U_t = \beta_0 + \beta_1 M_{2t}$$

حيث:

U_t تمثل معدلات البطالة في الجزائر.

M_{2t} تمثل نمو الكتلة النقدية.

● منهجية القياس وتحليل النتائج:

1- منهجية القياس: سوف نستخدم في هذه الدراسة منهج حديث للتكامل المشترك وهو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة عكس اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة.

كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة صغيرا. ونتيجة لهاتين المشكلتين قدم كل من Pesaranetal منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود (The Bounds Testing) Approach ويتميز هذا الاختبار بعدة مزايا منها:

أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي (0)، أو متكاملة من الرتبة واحد، أي (1)، وتجنباً للنتائج المضللة يشترط هذا الاختبار ألا تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة الثانية أو أكثر، لأن القيمة الحرجة لاختبار فيشر (F – Statistic) المحسوبة بواسطة Pesaranetal لا يمكن تطبيقها، بسبب أن المنهج المذكور مبني على افتراض أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الرتبة صفر أو الرتبة واحد.

أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا. وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛

- أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

ونظرا لأن متغيرات الدراسة تشمل متغيرين، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقا لمنهج ARDL يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لكل متغير من هذين المتغيرين على اعتبار أنه متغير تابع، كما يلي:

(ا) مجدي الشوريجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد صري، محلة اقتصاديات شمال أفريقيا العدد السادس، 2006 ص 156).

$$U_t = \alpha_0 + B_1 U_t - 1 + B_2 M_{2t-1} + \sum_{i=1}^P \delta_1 M_{2t-i} + \sum_{i=1}^P \delta_2 M_{2t-i} + \varepsilon_1 \dots \dots (04)$$

$$M_{2t} = \alpha_0 + \theta_1 U_{t-1} + \theta_2 U_{t-1} \sum_{i=1}^P \delta_1 U_{t-i} + \sum_{i=1}^P \delta_2 M_{2t-i} + \varepsilon_2 \dots \dots (05)$$

حيث:

ε: الخطأ العشوائي في المعادلة (04) حيث U_t كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الكتلة النقدية والبطالة (عدم وجود تكامل مشترك) تتمثل في الفرضية التالية: $H_0: B_1 = B_2 = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq B_2 = 0$

في المعادلة (05) حيث $2t$ كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات تتمثل في الفرضية التالية: $H_0: \theta_1 = \theta_2 = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0$

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود، يستلزم القيام بالإجراءات الأربعة التالية:

- اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج شعاع انحدار ذاتي غير مفيد مع وجود حد ثابت فقط؛

- تقدير نموذج UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج نتبع إجراء اختيار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to Specific Approach)، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية ستودنت الخاصة به أقل من الواحدة وذلك بشكل متتالي؛

- اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة، ولأجل ذلك تقوم بحساب إحصائية فيشر F من خلال اختبار Wald.

مقارنة إحصائية فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة بقيمة إحصائية فيشر F الجدولية المقترحة من طرف (Pesaran et al, 2001) ونظراً لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار:

قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر.

قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد، وقاعدة القرار هي إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، يتم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كانت قيمة إحصائية F أقل من الحد الأدنى، يعني قبول فرضية العدم، يعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة إحصائية F تقع بين قيم الحد الأعلى والأدنى، فلا يمكن اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية: اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة؛

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL؛

تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL - ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL - ECM.

• تحليل النتائج

أ. اختبار استقرارية المتغيرات

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين في ذلك أحد الاختيارات الأكثر استعمالاً في هذا المجال وهو اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2t + \delta_{Y_{t-1}} + \alpha_1 \sum_{i=1}^m \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (06)$$

حيث ε_t عبارة عن البواقي غير المرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة (White Noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz Info Criterion) ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة $\delta < 0$ أي أن السلسلة مستقرة.

بالاستعانة ببرنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية، جاءت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي، علماً أن فترة التأخير المثلى حسب معيار Schwarz هي $m = 3$

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

الفرق الأول	المستوى		درجة التكامل	السلسلة الزمنية
	بثابت فقط	بثابت واتجاه		
-7.54*	-7.62*	-4.59***	-3.39***	$I(0)$ U_t
-4.68*	-3.28**	-2.40	-2.47	$I(1)$ M_{2t}

***: معنوية عند مستوى 1% حسب القيمة الجدولية

** : معنوية عند مستوى 5% حسب القيمة الجدولية

*: معنوية عن مستوى 10% حسب القيمة الجدولية

من خلال الجدول أعلاه، تبين نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF، أن السلسلة U_t مستقرة في مستواها، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر، في حين أن السلسلة M_{2t} متكاملة من الدرجة الأولى، أي أن الفروق الأولى لهذه السلسلة مستقرة.

وبما أن السلسلتين غير متكاملتين من الدرجة الثانية، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعبيراً عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ب. نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL

كما سبقت الإشارة إليه، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم القيام بأربعة إجراءات، الإجراء الأول يتمثل في تحديد فترة التأخير المثلى لتقدير صيغة UECM، الإجراء الثاني يتمثل في تقدير صيغة UECM، الإجراء الثالث يتمثل في اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة والإجراء الرابع والأخير يتمثل في مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F – Statistic للمتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة مع إحصائية فيشر المجدولة والمقدمة من طرف Pesaran et al 2001.

بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews لتحليل السلاسل الزمنية يوفر خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار LR، معيار خطأ التوقع النهائي FPE، معيار (AIC Akaike) معيار (SC Shwarz) ومعيار (HQ HannanandQuinn) وقد أكدت كافة هذه المعايير على أن فترة التأخير المثلى تساوي 1.

الجدول رقم (3-14): اختيار فترة التأخير المثلى في نموذج UECM

VAR LAG Order selection criteria						
Endogenous variable: $U_t M_{2t}$						
Exogenous variables : C						
Sample : 2009-2020						
Included observations : 12						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-259.2299	NA	4650.871	14.12054	14.20761	14.15124
1	214.5554	-82.10449*	516.3966*	11.92192*	12.18315*	12.01401*
2	211.5533	-5.192811	546.4426	11.97586	12.41124	12.12935
* : Indicate lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic						
FPE: final prediction error						
AIC: akraike informations criteriien						

SC: Schwarz informations criterion

HQ: hannan-quinn informations criterion

المصدر : من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج EVIEWS

بالنسبة للإجراءات الثلاث الأخرى المتبقية فقد جاءت موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

العلاقة الدالية	إحصائية المحسوبة F-Statistic	قيمة الاحتمال P-Value	النتيجة
$f\left(\frac{U}{M_2}\right)$	3.968	0.041	عدم وجود تكامل مشترك
$f\left(\frac{M_2}{U}\right)$	3.573	0.046	عدم وجود تكامل مشترك
مستوى المعنوية	القيم الحرجة الجدولية لإحصائية فيشر (F) عند K=1		
		قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
1%		6.84	7.84
5%		4.94	5.73
10%		4.04	4.78

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ما يلي :

- أن قيمة إحصائية F المحسوبة لانحدار البطالة على نمو العرض النقدي تساوي 3.968 أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛

- أن قيمة إحصائية F المحسوبة لانحدار نمو العرض النقدي على البطالة تساوي 3.573 أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

طبقا لهذه النتائج فإنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل (تكامل مشترك). ومنه لا يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا الأخير يتطلب وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل .

خلاصة القول أن نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع في الجزائر لا تساهم في خلق وظائف شغل.

المطلب الثالث: إجراءات الحكومة في التشغيل والحد من البطالة خلال الفترة (2009-2020).

حاولت السلطة النقدية من خلال آليات السياسة النقدية تخفيض معدل الفائدة و معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم و الاقتراض لتشجيع الاستثمار، إلا أن هذه الإجراءات لم تجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب الاستثمارات الجديدة من طرف المؤسسات العامة و الخاصة حيث لم نلاحظ انخفاض لمستويات البطالة للحد المطلوب، و كذا لم تصل الجزائر إلى حالة التشغيل الكامل.

و في ظل عدم نجاعة هذه السياسة المتبعة في الجزائر فيما يخص هدف التشغيل، و أمام تفاقم مشكل البطالة الذي مس تقريبا كل فئات المجتمع سواء طالبي العمل لأول مرة أو العمال المسرحين من عملهم ، اتجهت الحكومة إلى إعداد مجموعة من التدابير و البرامج في سبيل إنعاش سوق العمل و القضاء على البطالة.

نستعرض فيما يلي أثر البرامج التنموية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية على التشغيل و البطالة، بالإضافة إلى برامج التكوين و الإدماج المنتهجة في سبيل المساعدة على تشغيل العاطلين عن العمل.¹

أثر تطبيق البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014) على التشغيل و البطالة:

الجدول رقم (3-16): أثر تطبيق البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي على التشغيل و البطالة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل العمالة النشطة	41.7	40	42	43.2	40.7
معدل العمالة المشتغلة	37.6	36	37.4	39	36.4
معدل البطالة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: الجزائر بالأرقام نشرات متفرقة

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل العمالة المشتغلة خلال فترة تطبيق البرنامج الخماسي حيث انتقل من 37.6% سنة 2010 إلى 39% سنة 2013 حيث وصل عدد مناصب الشغل المستحدثة إلى 503000 منصب شغل.

بالنسبة لمساهمة القطاعات فب التوظيف لاحظنا سابقا في الفصل الثاني أن قطاع التجارة أخذ الحصة الأكبر في التوظيف علة عكس باقي القطاعات .

فيما يخص البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج فقد لاحظنا ارتفاع المعدل من 10% سنة 2010 إلى 10.6% سنة 2014 باستثناء سنة 2013 التي عرفت انخفاضا بنسبة قدرت بـ 9.8% .

من خلال ما سبق فإن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في استحداث مناصب شغل جديدة و خفض حجم البطالة إلا أنها كانت بنسب ضعيفة إذا قورنت مع المبالغ المخصصة لهذا البرنامج.

أثر تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على التشغيل و البطالة:

الجدول رقم (3-17): أثر تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التشغيل و البطالة

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل العمالة النشطة	41.8	41.8	42	41.7
معدل العمالة المشتغلة	37.1	37.4	36.8	36.8
معدل البطالة	11.2	10.5	12.3	11.7

المصدر: الجزائر بالأرقام نشرات متفرقة

¹ د. بديار أحمد، د. بن قدور علي، دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة (1970-2015)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، 2016.

هدف هذا البرنامج إلى تحريك عجلة التشغيل و الحد من البطالة من خلال التوفيق بين العرض و الطلب على العمل و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملاحظ من الجدول ارتفاع معدل العمالة المشتغلة حيث وصلت سنة 2017 إلى 42% مع استحداث 175000 منصب شغل جديد، في المقابل ارتفع معدل البطالة إلى 12.3% سنة 2017 و هي نسبة كبيرة نوعا ما مقارنة بالسنوات الماضية و يمكن ربط ذلك بسياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول.

بتحليل نتائج البرامج التنموية المذكورة نلاحظ أنه كانت لها آثار إيجابية على مستويات التشغيل و البطالة، إلا أن هذا التأثير يبقى ظرفيا و غير مستدام باعتبار أن القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الوحيد القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها هذا القطاع، حيث أن النتائج الفعلية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي في التشغيل استطاعت أن تحقق ثلث ما هو متوقع و مسطر في الأهداف المرجوة، أي خلق حوالي مليون منصب عمل من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإدماج المؤقت لخريجي الجامعات و معاهد التكوين المهني.

بالإضافة إلى البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر لنشط سوق العمل و الحد من ظاهرة البطالة، قامت السلطات الجزائرية أيضا بتطبيق مجموعة من البرامج للمساعدة على تشغيل العاطلين عن العمل، وكذا العمل على مساعدتهم في الالتحاق بسوق العمل سواء من خلال التكوين أو التبرص أو الإدماج، و من بين الجهود التي بذلتها الجزائر في الحد من ظاهره البطالة نذكر:

- إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) في 1990 ومن بين البرامج والأجهزة التابعة لها نذكر:
 - جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP و عقود إدماج حاملي الشهادات (CID).
 - عقود الإدماج المهني (CIP) موجه للحاصلين على التعليم الثانوي والمنتسبين إلى التكوين المهني.
 - عقود تكوين-إدماج (CFI) وهي عقود تهدف إلى تكوين الأفراد لمعرفة سوق العمل والاندماج فيه.
 - عقود تكوين-تشغيل (CFE) وهي عقود تكوين تنتهي بالتشغيل.
 - برنامج عقد العمل المدعم (CTA).
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) في 1994 ومن بين البرامج التابعة لها نذكر:
 - جهاز مراكز البحث عن العمل (CRE).
 - جهاز مراكز المساعدة على العمل المستقل (CATI).
 - برنامج مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات (AED).
 - برنامج إعادة التكوين أو التدريب كإجراء فعال وسريع لإعادة التشغيل (FR).
- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) في 1996.
- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) في 1996 ومن بين البرامج والأجهزة التابعة لها نذكر:
 - جهاز المنحة الجزافية للتضامن (AFS).
 - برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG).
 - جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO).

- برنامج عقود ما قبل التشغيل وبرنامج الشغل المأجور بمبادرة المحلية (ESIL).
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 2001 والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).
- إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 من بين أهدافه تقديم القروض الحسنة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في 2004.¹

الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب،² ساهمت في استحداث 170858 منصب عمل سنة 2009 لترتفع سنة 2015 إلى 338121 منصب عمل.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم استحداثه سنة 2003، و باشر في مهامه سنة 2006، يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غر إرادية مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، عن طريق تطوير مراكز المساعدة على العمل الحر، وهو فضاء مخصص لحاملي المشاريع و الراغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، يحتوي على 13 مديرية جهوية تغطي كل منها ثلاثة إلى أربع ولايات، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف هذا الجهاز سنة 2009 حوالي 2429 مشروع، و ساهم في خلق 5781 منصب شغل ليرتفع سنة 2015 إلى 37921 منصب شغل.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة. تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 1996.

تقوم الوكالة بمنح قروض بدون فوائد من قبل صندوق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا بغرض إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، حيث بلغ عدد المشاريع التابعة لهذه المؤسسة 23676 مشروع سنة 2015 و تم استحداث 51570 منصب عمل.³

وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): أنشئت سنة 1996 مهمتها محاربة الفقر، البطالة، التهميش الاجتماعي، و كذلك متابعة و تسيير عقود ما قبل التشغيل، العمل المؤقت، و الأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل.⁴

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت سنة 2001، تعمل على متابعة و تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء المؤسسات.

¹ مداح عبد الهادي، ستي حميد، مرجع سبق ذكره، ص 106

² كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة م بين 2010-2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، ص 328

³ فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017-2018، ص 350

⁴ كوثر زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 327

صندوق الزكاة: تابعة لوزارة الشؤون الدينية و تجتهد بدعوة الناس إلى وضع زكاة أموالهم بها، لتحاول دعم الاستثمار عبر إنشاء مشاريع تشغيل مصغرة بدل تقديم الأموال إلى الأفراد مباشرة.¹

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت في جانفي 2004، تتمثل مهامها الأساسية في تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم، منح سلف بدون فوائد، إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم، ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة ، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

بلغ عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 126152 منصب سنة 2015، كما تم تمويل 84101 مشروع.²

¹ مغراوي معي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم و العمل، العدد 01، المجلد 07، 2018، ص 21

² مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 352.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل فعالية السياسة النقدية في الجزائر حيث حاولنا تسليط الضوء على مدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيق الأهداف المسطرة والمتمثلة أساسا في تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق الاستقرار في الأسعار أي استهداف التضخم بالإضافة إلى تحقيق تشغيل الكامل.

استهدف هذا الفصل قياس أثر نمو الكتلة النقدية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2020 مستخدمين في ذلك أحدث المناهج في تحليل التكامل المشترك، وهو نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير ARDL المطور من طرف Pesaranetal باتباع عدة خطوات ، حيث ماننت نتيجة الاختبار أن متغيرة البطالة مستقرة في مستواها، في حين أن متغيرة الكتلة النقدية متكاملة من الدرجة الأولى، و عليه أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين، و بالتالي فرضية نمو الكتلة النقدية تساهم في خلق مناصب شغل مرفوضة

ومن أهم ما توصلنا إليه في نهاية الفصل أن متغيرة السياسة النقدية المنهية في الجزائر تسعى بشكل أساسي إلى مكافحة التضخم كهدف أولي أما الأهداف الأخرى فالملاحظ أنها لم تتوفق في تحقيقها حيث أن الاقتصاد الجزائري لم يحقق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة وضعف حجم التشغيل ويرجع ذلك إلى عدم تركيز السياسة النقدية في الجزائر على هذه الأهداف، إذ توصلنا نتيجة لتحليل أثر آلياتها على التشغيل و البطالة أنها لم تستطع تحقيق هدف التشغيل الكامل ويعود ذلك إلى ارتباط الاقتصاد الوطني بمدى تحسن أسعار المحروقات وهو ما يرهن مستقبل البلد بذلك، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وحجم الاستثمار، و عليه فإن السياسة النقدية في الجزائر تحتاج لفعالية أكثر نظرا لتوجهاتها الانكماشية.

الخاتمة

تناولت دراستنا موضوع اثر السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020 نظرا لاهميه ارتباط السياسة النقدية بهذا السوق باعتباره الوتر الرئيسي الذي يربط بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي الهدف من الدراسة تسليط الضوء على مدى فاعليه السياسة النقدية في انعاش سوق العمل والحد من ظاهره البطالة فتطرقنا في البداية إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية التي تمثل أحد فروع السياسة الاقتصادية تنتهجها السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي من أجل توجيه مسار الوحدات الاقتصادية لتحقيق مختلف أهدافها، بداية من مكافحة التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل باستخدام آليات كمية ونوعية للتأثير على النقد والائتمان، كما ذكرنا كذلك على وجه الخصوص الجانب النظري للسياسة النقدية في الجزائر التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم، إضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، و تستخدم السلطة النقدية الجزائرية أربع أدوات رئيسية تتماشى مع السوق النقدي، تطرقنا كذلك إلى الجانب النظري لسوق العمل بمختلف مؤشراتته من تشغيل، بطالة، أجور وإنتاجية العمل التي ترتبط في ما بينها، إذ أن ظهور أي أثر على التشغيل سينعكس تلقائيا على المؤشرات الأخرى. أما الفصل الأخير فخصصناه لتحليل وقياس أثر السياسة النقدية الجزائرية على سوق العمل الجزائري (التشغيل والبطالة) بداية بتحليل المعطيات الخاصة بأليات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الفائدة، معدل الخصم والاحتياطي الإجباري و مقابلتها مع معدلات التشغيل والبطالة، ثم تطرقنا للدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترة تأخير ARDL باعتباره أحدث نموذج في الاقتصاد القياسي، وذكرنا في نهاية الدراسة أهم النتائج التي توصلنا إليها وبعض التوصيات والآفاق.

- تكمن السياسة النقدية في مختلف الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية عن طريق التحكم في المعروض النقدي لتحقيق الأهداف المسطرة.
- تكون السياسة النقدية أكثر فعالية عندما يتم اتباع سياسة نقدية توسعية تزيد من عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر ذلك على الاستثمار وزيادة مناصب الشغل وتخفيض مستويات البطالة.
- تستهدف السياسة النقدية في الجزائر بالدرجة الأولى محاربة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار مما ينعكس سلبا على البطالة باعتبار أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.
- تعتمد الجزائر في انعاش سوق العمل على تدعيم أجهزة التشغيل في استحداث مناصب شغل جديدة، إلا أنها لم تستطع تحقيق التشغيل الكامل بسبب ارتفاع مناصب الشغل المؤقتة والموسمية.
- لم تستطع السياسة النقدية في الجزائر تحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي مما أدى إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة لارتباطها بمدى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.
- لم تكن السياسة النقدية فعالة في تحقيق هدف التشغيل نظرا لتوجهاتها الانكماشية وعدم تشجيع الاستثمار وضعف الجهاز الإنتاجي نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.
- لا يؤثر نمو الكتلة النقدية من خلال زيادة المعروض النقدية على تخفيض مستويات البطالة في الجزائر.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك أثر طردي للسياسة النقدية على معدلات التشغيل في الجزائر

توصلنا في نهاية الدراسة إلى أن السياسة النقدية لم تكن فعالة بشكل كافي لزيادة معدلات التشغيل، حيث لاحظنا أن الجزائر لم تولي اهتماما بمستويات التشغيل إذ أن الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات الشغل وتركيزها الكلي كان على مكافحة التضخم كما اعتمدت في ما يخص التشغيل على برامج وأجهزة تقتصر على مناصب شغل مؤقتة وغير دائمة بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي مما ينعكس سلبا على خلق مناصب شغل جديدة.

الفرضية الثانية: هناك أثر عكسي للسياسة النقدية على حجم البطالة في الجزائر

توصلنا فيما يخص الحد من البطالة أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع تحقيق هذا الهدف وذلك لضعف فعاليتها واتباع سياسة انكماشية تهدف بالدرجة الأولى إلى مكافحة التضخم واستقرار الأسعار أي أنها لم تعطي الأهمية البالغة لسوق الشغل، كما أن الآليات المستخدمة من طرف السلطة النقدية على رأسها أسعار الفائدة التي تعتبر المؤثر الأول والمباشر على البطالة عن طريق تخفيض أسعار الفائدة ومنه تشجيع الاستثمار الذي يؤثر مباشرة على تخفيض حجم البطالين، إلا أنه لم يكن كذلك بالنسبة للجزائر ويعود ذلك لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم تشجيع الاستثمار واعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.

توصيات الدراسة:

بعد الدراسة التحليلية والقياسية لأثر السياسة النقدية في الجزائر على سوق العمل تم الخروج بالتوصيات التالية:

- ✓ حتمية التخلص من اعتماد الاقتصاد الوطني على العائد من المحروقات والعمل على تبني سياسة نقدية هدفها الموازنة بين تحقيق الأهداف والتنسيق مع السياسات الأخرى.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم وتسهيل الاستثمار الأجنبي عن طريق خفض معدلات الفائدة واتباع سياسة نقدية توسعية.
- ✓ ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في ممارسة و تنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم في المعروض النقدي.
- ✓ تنوع أدوات السياسة النقدية وخلق تقنيات حديثة للرفع من فعاليتها ودعم الاقتصاد الوطني.
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاعات الأكثر استيعابا لليد العاملة كالقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي لتنوع الصادرات والتخفيض من الواردات وكذلك تكوين الشباب ومنحهم الفرص في المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تحسين ومواءمة متطلبات سوق العمل و تشجيع الشراكة الأجنبية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
2. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
3. بن قدور علي، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
4. حسين بن هني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2014.
5. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
6. حمدية شاكر الإيدامي، نادية لطفي جبر، الاستثمار في رأس المال البشري وفق متطلبات سوق العمل، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
7. الدكتور ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، بن عكنون، الجزائر.
8. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، الطبعة العربية، عمان، 2010.
9. ضياء مجيد، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1998.
10. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 175-176.
11. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية الاسكندرية، 2013، ص 272.
12. علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانوني، 2014.
13. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، 2009، ص 190.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016.
15. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
16. محمود عبيد صالح عليوي السهباني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

17. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
 18. هيل عجي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
 19. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2010.
- الأطروحات والرسائل:
1. بوحلفاية فيصل، بوكشيدة لحسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيقي الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
 2. بيوض الحاج، دور الأجور والمكافآت في تفعيل أداء العمال دراسة حالة بلدية بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة، جامعة مستغانم، 2017-2018.
 3. خشعي صادق، لعيدات حمزة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2020-2021.
 4. زواطر مونية، قنوات انتقال السياسة النقدية دراسة مقارنة بين قانة سعر الفائدة و قناة الاقراض البنكي في الجزائر للفترة 1990-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الري بن مهدي أم البواقي، 2018-2019.
 5. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2009-2010.
 6. طيايبة حياة، مشقق أحلام، أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، 2018-2019.
 7. عبد اللطيف حمريط، محددات الطلب على العمالة دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 39، 40.
 8. فاطمة الزهراء بوكابوس، سياسة التشغيل و توجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع و تنظيم العمل، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة، 2011-2012.
 9. فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018.

10. كراش فطيمة، أثر السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر للفترة 2002-2018، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2019-2020
11. ليندة كحل الراس، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2013-2014.
12. محمد كريم قروف، أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الدراسية 2014-2015.
13. مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الإصلاح الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018-2019.
14. مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2020
15. نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021.
16. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016.

المقالات:

1. إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد 01، المجلد 05، 2022.
2. بلعربي عبد القادر، بونوة شعيب، تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر، مجلة les cahiers du mecas جامعة تلمسان، العدد 03، أبريل 2007.
3. بن عبيد فريد، تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة/الجزائر، العدد 14، ديسمبر 2013.
4. بنيشو فتحي، دراسة قياسية للعلاقة بين الأجور والأسعار في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04/سبتمبر 2018.
5. حفصي بونبعو ياسين، يونس محمد، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03/2021، المجلد 19.
6. د. بديار أحمد، د. بن قدور علي، دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة (1970-2015)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، 2016.

7. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية و محدودات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان 61-62، 2013.
8. رحيمي عيسى، قرقاد عادل، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، العدد 00، 2018.
9. سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل و التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
10. سبط عبد الله، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد من منظور اسلامي، جامعة بن عاشور، الجلفة، العدد 37، أبريل 2019.
11. شلغوم عميروش، فعالية قنوات انتقال أثر السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990-2014)، الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017.
12. عبد الحلیم جلال، اتجاهات سوق العمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017.
13. عبد الرحمان مساهل، فريد بلقوم، قياس إنتاجية العمل في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2010.
14. عبد الحلیم جلال، اتجاهات سوق العمل، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، مجلة وحدة البحث في تنمية و إدارة الموارد البشرية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2017.
15. علي بريمة، وضعية التعليم الثانوي ومخرجاته في سوق العمل الجزائري، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12، العدد 01 خاص 2020.
16. فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجل اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، المجلد 16، 2020.
17. كوثر زيادة، فايزة مجدوب، قراءة في تطور التشغيل في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو (2010-2014)، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضارية.
18. كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة م بين 2010-2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017.
19. مداح عبد الهادي، ستس حميد، جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 2، المجلد 05، 2020.
20. مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، التشغيل في الجزائر قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 7، العدد 1 (2018).
21. مغراوي محي الدين عبد القادر، مختاري خالد، لقام حنان، التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة التنظيم و العمل، العدد 01، المجلد 07، 2018.

22. وليد بشيشي، سليم مجلخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017.

المحاضرات والملتقيات:

1. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي، استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة.
2. حمد نصير، السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2019-2020.

التقارير والنشرات الإحصائية:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
2. التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
3. التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
4. التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
5. التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
6. التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
7. التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
8. الديوان الوطني للإحصائيات، نشرات متفرقة 42،43،44،45،46،47،48.

المراجع باللغة الأجنبية:

Blaise Bonvain, **Union monétaire et régulation de l'emploi**, analyse communautaire et comparée des processus d'adaptation des marches du travail et des politique de l'emploi, institut européen de l'Université de Genève, Genève, avril 2002.

Riche Kahina, Sid Ali Faiza, **les effets de la politique monétaire sur l'efficience du système bancaire Algérien**, mémoire pour l'obtention du diplôme de master e, sciences économiques, université mouloud mammeri, tizi-ouzou, 2017-2018,